

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

الجلسة العامة ٤٦

الثلاثاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غسبار مارتز (أنغولا).
نظام أساسي للمحكمة، وهذه الهيئة، أي الجمعية، هي التي
نظمت مؤتمر روما عام ١٩٩٨، الذي أقر النظام الأساسي
للمحكمة الجنائية الدولية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨١ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمين العام (A/60/177)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

للسيد فيليب كيرش، رئيس المحكمة الجنائية الدولية.

السيد كيرش (المحكمة الجنائية الدولية) (تكلم

بالانكليزية): يشرفني ويسرني أن أحاطب الجمعية اليوم
بمناسبة تقديم أول تقرير للمحكمة الجنائية الدولية إلى الأمم
المتحدة. ما فتئت الأمم المتحدة، والجمعية العامة بصورة
خاصة، على صلة دائمة وثيقة بالمحكمة. في عام ١٩٨٩،
بدأت هذه الهيئة عملية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بطلب
من لجنة القانون الدولي. وفي أوساط التسعينات، كانت
الجمعية العامة هي القوة الدافعة للجهود الرامية إلى وضع

ترحب المحكمة بمركز المراقب لدى الجمعية العامة،
وبفرصة تقديم تقارير عن أنشطتنا وفقا للاتفاق بشأن العلاقة
بين مؤسستينا. وأود في ملاحظاتي اليوم أن أطلع الجمعية
على آخر أوضاع المحكمة؛ وثانيا، أن أتكلم عن علاقة
التعاون بين المحكمة والأمم المتحدة.

منذ قدمت المحكمة تقريرها الكتابي، استجد تطوران
هامان. أولا، أودع المكسيك صك تصديقها على نظام روما
الأساسي لدى الأمين العام في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.
وهذا تكون المكسيك هي الدولة المائة التي أصبحت طرفا في
النظام الأساسي. وهذا معلم هام من معالم تطور المحكمة.
وثانيا، أصدرت المحكمة أولى أوامرها القاضية بالاعتقال.
ففي ٨ تموز/يوليه، أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية أولى
أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة في حالة أوغندا. وقد
أصدرت مذكرات بحق خمسة أعضاء في جيش الرب
للمقاومة، بتهمة جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وتبعا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



مأمونة يمكن الاعتماد عليها في ثلاث حالات مختلفة. ولكل حالة مفردة أيضا احتياجاتها الخاصة، من قبيل الحاجة إلى قدرات خاصة باللغة المحلية. وتشكل هذه الظروف تحديات عملية، لا للمدعي العام في تحقيقاته فحسب، بل لأنشطة المحكمة الميدانية الأخرى أيضا. وتشمل هذه الأنشطة حماية حقوق الدفاع والقيام بحملات توعية لشرح طبيعة المحكمة للسكان المحليين المتضررين، والاضطلاع بولاية المحكمة المحددة فيما يتصل بالضحايا والشهود.

وليس للمحكمة قدرات شرطة خاصة بها. وتعول المحكمة، بدلا من ذلك، على تعاون الدول وغيرها من الجهات الفاعلة للاضطلاع بكثير من الوظائف الأساسية. وقد سبق لي أن ذكرت أن تعاون الدول سيكون لازما عند اعتقال أشخاص مطلوبين من المحكمة. ويجب أن يكون كلامي واضحا جدا بصدد هذه المسألة - إن التعاون في إلقاء القبض وتسليم الأفراد أمر أساس إذا أريد إجراء المحاكمات.

وهناك أشكال تعاون أخرى ذات أهمية ماثلة. وقد تفاوضت المحكمة، وهي تتفاوض الآن، بشأن طائفة من الاتفاقات مع دول ومع منظمات دولية، حول التعاون عامة أو مسائل محددة. وعقدت المحكمة عدة اتفاقات مع بعض الدول، بصدد نقل الشهود. وقد عقدت مؤخرا أول اتفاق مع دولة عضو، يتصل بإنفاذ الأحكام. ووجود شبكة من التعاون الفعلي له أهمية حاسمة لنجاح المحكمة. وأرجو أن تقوم دول أخرى عما قريب بعقد اتفاقات أخرى من هذا القبيل مع المحكمة.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أشير الآن بإيجاز إلى شكل خاص من أشكال التعاون، له أهميته الخاصة: هو التعاون بين المحكمة والأمم المتحدة.

للتعاون اللازم في اعتقال الأشخاص وتسليمهم، قد تبدأ المحاكمات الأولى في العام المقبل.

وقطعت المحكمة إلى الآن شوطا بعيدا في المرحلة القضائية من أنشطتها، التي تشمل عمليات ميدانية وإجراءات داخل المحكمة على حد سواء. وكما يعلم الأعضاء، أحييت أربع حالات إلى مدعي عام المحكمة. فقد أحالت ثلاث دول أطراف حالات على أراضيها الوطنية، وأحال مجلس الأمن، استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الحالة في دارفور، في السودان، إلى المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت كوت ديفوار، وهي دولة غير طرف، قبولها ولاية المحكمة بشأن الجرائم المرتكبة على أراضيها. وبدأ المدعي العام إجراء تحقيقات في حالات أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور. ويحدد النظام الأساسي المعايير التي يتعين أن يضعها النائب العام موضع اعتبار في اختيار الحالات. ويبيّن المدعي العام أن الخطورة هي عامل رئيسي وأن أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية هما أخطر حالتين بموجب السلطة القضائية للمحكمة، القائمة على أساس المعاهدة. ويبيّن المدعي العام أن حالة دارفور، التي أحالها مجلس الأمن، هي أخطر أيضا.

أسندت كل حالة أحييت إلى المحكمة إلى إحدى الدوائر الابتدائية بالمحكمة، تتكون من ثلاثة قضاة. وتتولى المحاكم الابتدائية المسؤولية عن الجوانب القضائية للحالات في مرحلة التحقيقات. وقد عقدت المحاكم الابتدائية جلسات تحقيق وأصدرت قرارات بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك مذكرات الاعتقال.

ويجب أن نتذكر أن تحريات المحكمة تجري في حالات للصراع المستمر. وأمن موظفي المحكمة والضحايا والشهود وغيرهم ممن قد يتأثر بأنشطة المحكمة شواغل فائقة الأهمية. وتمثل العمليات الميدانية أيضا تحديات، من حيث وضع الترتيبات اللوجستية والنقل والاتصالات بصورة

وقد لاحظ الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٤ المقدم إلى مجلس الأمن بشأن سيادة القانون والعدالة الانتقالية أن

”تجربتنا قد أظهرت في العقد الماضي بشكل واضح أن توطيد أركان السلام في فترة ما بعد الصراع مباشرة، فضلا عن صون السلام في الأجل الطويل، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان السكان على ثقة من إمكان كشف المظالم عن طريق الهياكل الشرعية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وإقامة العدل بشكل منصف“ (S/2004/616, para.2)

وتضطلع المحكمة بدور طبيعي في مثل هذه الحالات. وركزت مناقشات أخرى في مجلس الأمن والجمعية العامة أيضا على مساهمات مختلف المؤسسات مثل المحكمة الجنائية الدولية وجهودنا الجماعية لحماية الأفراد من أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره. وكما أشرت إلى ذلك اليوم، تصبح هذه الجهود الجماعية ممكنة بالتعاون المنتظم والملموس والضروري بشكل مطلق.

(تكلم بالانكليزية)

قبل أكثر من خمسين سنة، في أعقاب محرقة اليهود، تناولت الأمم المتحدة التي كانت قد أنشئت حديثا لأول مرة مسألة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. وكانت اتفاقية الإبادة الجماعية التي اعتمدها هذه الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ تنوحي أن تقوم محكمة جنائية دولية بالمعاقبة على جريمة الجرائم تلك في يوم من الأيام. وقد أرجئ حلم إنشاء محكمة دولية دائمة لفترة طويلة أكثر من اللازم. غير أن أمامنا الآن فرصة لضمان ألا يستفيد مرتكبو أبشع الفظائع من الإفلات من العقاب بعد الآن، من أجل ردع مرتكبيها في المستقبل وبناء ثقافة للمساءلة. ولا يمكننا أن نتحمل الفشل.

إن نظام روما الأساسي، الذي يحدد أنشطة المحكمة، يعيد التأكيد على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتشير ديباجة النظام الأساسي صراحة إلى عدة أهداف محددة تتداخل مع أهداف الأمم المتحدة. وتتضمن تلك الأهداف، أولا وقبل كل شيء، منع أخطر الجرائم الدولية والمعاقبة عليها، بما في ذلك الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ثانيا، ينبغي أن تساهم المحكمة، عن طريق المنع والمعاقبة، في صون السلام والأمن الدوليين وإعادةهما. ثالثا، لقد كان الغرض من المحكمة هو المساعدة على الامتثال للقانون الدولي.

وحتى نحقق أهدافنا المشتركة، يجب أن تعمل مؤسساتنا معا. وذلك يجري بالفعل على المستوى العملي. ففي واقع الأمر، يجري تعاون إيجابي في الأنشطة الحالية للمحكمة، وأغلبها يجري في الميدان. والأنشطة الميدانية للمحكمة غالبا ما تجري في مناطق تكون الأمم المتحدة موجودة فيها. وفي مثل هذه الحالات، يتطلب التعاون تشاطر المعلومات والتنسيق بشأن مسائل مثل الأمن والنقل والعمليات اللوجستية. كما تتعاون المحكمة والأمم المتحدة في مجال العلاقات المؤسسية. وفي هذا المجال، يعتبر تشاطر المعلومات على نطاق واسع أمرا أساسيا لتوفير معلومات دقيقة ومستكملة باستمرار عن أنشطة كل منهما. وتقرير المحكمة المعروض على الجمعية اليوم أحد جوانب ذلك التعاون.

وتنوي المحكمة مواصلة وتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة على كل الصعد - في الميدان، وبشأن المسائل الإجرائية وعلاقتنا المؤسسية. وستستفيد المؤسسات معا من ذلك التعاون بتمكين كل منهما من تحقيق أهدافه.

إن التعاون أمر هام لأن المحكمة والأمم المتحدة كليهما جزء من نظام مترابط للقانون والعدالة الدوليين.

كل الدول أن تصبح أطرافاً في الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الدفاع عن سلامة نظام روما الأساسي ونذكر بمجموعة المبادئ التي وضعناها في هذا الصدد.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الكبير الذي أحرز في جعل المحكمة الجنائية الدولية جاهزة للعمل تماماً. وكما أكد ذلك الرئيس اليوم، بما أن لمحكمة الجنائية الدولية جاهزة للعمل الآن، فإنها رهينة بدعم وتعاون كل الدول الأطراف والدول الأخرى والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بغية الاضطلاع بمهمتها بمقاضاة أخطر الجرائم الدولية التي تثير قلق المجتمع الدولي. إننا عازمون على مساعدة المحكمة على القيام بتلك المهمة ونناشد كل من يهمه الأمر التعاون الكامل.

إن المحكمة الجنائية الدولية قائمة وتباشر عملها حقاً. وقد بدأت تضطلع بدورها الهام في جهودنا المشتركة لتحقيق سيادة القانون وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان وإعادة السلام والأمن الدوليين وصونهما. لقد باشر القضاء والمدعي العام المعينون في المحكمة مهامهم في عام ٢٠٠٣، كما أن المحكمة دخلت الآن المرحلة القضائية من عملها. وإن المدعي العام مورينو أوكامبو الآن بصدد التحقيق بنشاط في حالات بجمهورية كونغو الديمقراطية وشمال أوغندا. كما بدأ تحقيقاً بشأن الحالة في دارفور، في السودان، بعد فترة وجيزة من صدور القرار التاريخي لمجلس الأمن بإحالة تلك الحالة. وقد كان من المعالم الأخرى فض أختام الأوامر المتعلقة بإلقاء القبض بشأن خمسة قادة بارزين في جيش الرب للمقاومة، بسبب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتكبت في أوغندا. لقد كانت هذه أولى أوامر إلقاء القبض التي تفض أختامها من طرف المحكمة. وترسل هذه القرارات رسائل شديدة الوضوح إلى مرتكبي أخطر الجرائم ذات الأهمية الدولية.

السيد ليولين (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):

أتشرف بالتكلم بالنسبة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد البيان البلدان التالية: البلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحان للانضمام تركيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها للانضمام ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود؛ وأيسلندا، أحد بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ والبلدان المؤيدان الآخريان أوكرانيا ومولدوفا.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير السنوي الأول للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى الجمعية العامة. كما نرحب بحرارة برئيس المحكمة، القاضي فيليب كيرش ونشكره على بيانه الذي قدمه اليوم.

إن الاتحاد الأوروبي ممن يؤيدون المحكمة الجنائية الدولية بقوة، وظل يدافع باستمرار وببنشاط عن سلامة نظام روما الأساسي، وسيستمر في ذلك. ومما لاشك فيه أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يعتبر أهم تطور حدث في الأعوام الأخيرة في الكفاح الطويل من أجل القضاء على الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية، مما ينهض بقضية العدالة وسيادة القانون. ونحن نعتبر المحكمة الجنائية الدولية أداة أساسية لمنع الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على عزمه على الحصول على أوسع دعم ممكن للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك عبر تعزيز قبول نظام روما الأساسي على الصعيد العالمي. وإن أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة هم حالياً أطراف. كما نحث كل الدول الأخرى على الانضمام دون تأخير. ونرحب بصفة خاصة بالتصديق المائة من طرف المكسيك في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. كما نناشد

كثيرا الفرصة التي أتيحت لمناقشته هنا اليوم مع رئيس المحكمة. ونتطلع إلى تلقي مثل هذه التقارير سنويا في الجمعية العامة، ونرحب كثيرا بوجود المحكمة الجنائية الدولية في الجمعية العامة بصفة مراقب، ونتطلع إلى مشاركتها في المناقشة التي ستجريها الجمعية العامة في السنوات المقبلة.

السيدة فيراري (سان فنسنت وجزر غرينادين)
(تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الجماعة الكاريبية.

نود أن نشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي فيليب كيرش، على العرض الذي قدمه قبل قليل للتقرير.

وفصل تقرير المحكمة الجنائية الدولية، الذي ناقشه اليوم، التقدم الملموس الذي أحرزته المحكمة في رحلتها لإبراز جدارتها كمؤسسة عملية وفعالة. وقد دخلت المحكمة الآن مرحلة العمل القضائي بعد أن اجتازت فترة التأسيس والمرحلة التنظيمية. وقد أحالت ثلاث دول أطراف حالات إلى المدعي العام للمحكمة، بينما قام مجلس الأمن، تمشيا مع مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق، بإحالة حالة واحدة إلى المدعي العام. وتتواصل التحقيقات بشأن حالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والسودان، وفي الشهر الماضي وحده أصدرت المحكمة خمسة أوامر بالقبض على كبار قادة جيش الرب للمقاومة لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في أوغندا منذ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وتتضمن لوائح الاتهام ادعاءات بالقتل والاختطاف والاسترقاق الجنسي، والتشويه والاغتصاب والتجنيد الإجباري للأطفال. وهذه القائمة لبعض من أبغض الجرائم ضد الإنسانية التي تبعث القشعريرة في الأبدان هي بالضبط نمط السلوك الإجرامي الذي أنشئت المحكمة لكي تمنعه. وقد عززت الأحداث العالمية في الماضي القريب من

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالمحكمة على أنشطتها للتوعية في الميدان، التي يجري القيام بها فيما يتعلق بهذه الحالات. ومما له أهمية بالغة فعلا أن تصبح المحكمة واقعا بالنسبة لضحايا أفطع الجرائم. ويتضمن نظام روما الأساسي أحكاما فريدة قائمة على حقوق الضحايا تهدف إلى منح الضحايا فرصة إسماع أصواتهم والوصول إلى العدالة. وقد أنشئ صندوق استثماني لصالح الضحايا وعائلاتهم، ونود أن نشجع الدول الأعضاء على التبرع للصندوق وأن نشكر الدول التي سبق أن فعلت ذلك. وإننا نذكر بالاجتماع الذي عقده في بداية هذا العام فريق الخبراء العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، وهو فريق مفتوح العضوية لجميع الدول على قدم المساواة، سواء كانوا أطرافا في نظام روما الأساسي أم لا. ونحن نشيد بالسفير فينافيزر، سفير ليختنشتاين، لما اتسم به عمله من مهارة في الدفع قدما بالعمل الذي اضطلع به ذلك الفريق، وسنواصل العمل معه سويا لوضع اقتراحات بشأن جريمة العدوان بحلول عام ٢٠٠٨.

وتتطلع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي الآن إلى الجمعية المقبلة للدول الأطراف التي ستعقد في لاهاي في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وتستأنف في نيويورك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وإننا نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على حضور ذلك الاجتماع.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية الانتهاء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من إبرام وتنفيذ اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، الذي يكفل التعاون الوثيق والتشاور بينهما. وإننا نشكر الأمين العام وفريق موظفيه لما بذلوه من جهد في التفاوض على الاتفاق وتنفيذه، سواء في المقر أو في الميدان.

ويعد تقرير المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٥ المقدم إلى الجمعية العامة استكمالا مفيدا للغاية، وإننا نقدر

وتثق الجماعة الكاريبية بأن هذا التعاون سيكون وشيكاً من جانب جميع الأوساط في الأمم المتحدة.

وفي رأينا أن قرار مجلس الأمن بإحالة الحالة في دارفور إلى المدعي العام يشكل خطوة هامة في تدعيم عمل المحكمة. ويبين قرار الإحالة ذلك، بموجب قرار المجلس ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، أهمية التعاون بين المؤسستين في السعي إلى السلم الدولي والعدالة. وأملنا أن هذه الخطوة الكبيرة ستشكل الأساس لتطوير علاقة بناءة أوثق في المستقبل، مما يصب في نهاية المطاف في صالح ضحايا الجرائم التي تدخل في نطاق الولاية القضائية للمحكمة.

ويسعد الجماعة الكاريبية التقدم الذي تحقق في اجتماع الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان وتحت المشاركين في الفريق العامل على أن يضاعفوا جهودهم لالتهاء من ولايتهم، وأن يبدوا الإرادة السياسية اللازمة، وأن يسعوا جاهدين إلى التغلب على الصعاب التي تعترض طريق توافق الآراء. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن المؤتمر الاستعراضي سيعقد في المستقبل غير البعيد، ومن ثم علينا أن نسعى لاستكمال عملنا قبل انعقاد ذلك المؤتمر بوقت كاف.

ما برحت الجماعة الكاريبية تؤيد العمل الذي يقوم به مجلس إدارة الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا. ونود أن نبرز الأهمية الحيوية التي سيشكلها اعتماد مشروع القواعد التنظيمية للصندوق الاستئماني لصالح الضحايا فيما يتعلق بتحقيق أهداف الصندوق على نحو فعال، نظراً لأن هذه القواعد التنظيمية ستحكم الجوانب الأساسية لعمل أعضاء مجلس الإدارة، الذين عهدنا إليهم بواجب هام هو إقرار وتوجيه أنشطة الصندوق الاستئماني وتخصيص الممتلكات والأموال المتاحة له.

وفي ضوء ذلك كله، نحث جميع الدول الأطراف والمشاركين الآخرين في الفريق العامل للمكتب المعني بذلك

دعمنا للمبادئ المكرسة في نظام روما الأساسي بدلاً من أن تقلصه.

ومن الأساسي أن تخطى المحكمة بالتعاون التام من جانب عدد من الشركاء المهمين للغاية، مثل الدول الأطراف، والدول المعنية والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية في مجالات من قبيل حفظ الأدلة وتوفيرها، وتشاطر المعلومات، وكفالة القبض على الأشخاص المطلوبين وتسليمهم للمحكمة، بغية تعزيز قدرتها على محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وجريمة العدوان، عندما تضيفها جمعية الأطراف إلى قائمة الجرائم السالفة. ويحدو دول الجماعة الكاريبية أمل صادق في أن يقدم هذا التعاون طوعية لتمكين المحكمة من الوفاء بولايتها ومواجهة التحديات المتعددة المعقدة التي ستواجهها في السنوات والأشهر المقبلة. ويتعين تمكين المحكمة أيضاً من الاعتماد على الدعم السياسي من جانب الدول، مما يضمن توفير العدالة لضحايا الجرائم ضد الإنسانية ويضع حداً لثقافة الإفلات من العقاب التي كانت شديدة الشيوع في الماضي فيما يتعلق بهذه الجرائم. وإننا نرحب في هذا الصدد بتوقيع النمسا على أول اتفاق لتنفيذ الأحكام مع المحكمة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٠٣ من النظام الأساسي، كما نود أن نثني على حكومة النمسا للدعم الملموس الذي قدمته للمحكمة الجنائية الدولية.

وما برح التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمحكمة يتسم بأهمية جوهرية بينما تواصل المحكمة اكتساب المصداقية والاحترام. ويسلم نظام روما الأساسي بأدوار محددة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ويؤكد الاتفاق الذي وقّع قبل عام بين رئيس المحكمة والأمين العام، كل بالنيابة عن مؤسسته، استقلال المحكمة، بينما ينشئ في الوقت ذاته إطاراً للتعاون.

نواصل العزم واليقظة لتأمين مُثل المحكمة حتى تصبح كما أراد لها مؤسسوها: أن تُعطي شأن القانون الجنائي الدولي وأن تكون مؤسسة قادرة على وضع حد لإفلات مرتكبي أشد الجرائم خطورة من العقاب.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينافاسو، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زامبيا، السنغال، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، الكونغو، كينيا، ليبيريا، ليسوتو، مالي، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا، النيجر، نيجيريا. ونهني رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي فيليب كيرش، على تقريره الوافي (A/60/177) عن أنشطة المحكمة.

لقد خطت المحكمة الجنائية الدولية خطوات واسعة في الفترة قيد النظر. وفي ضوء نظام روما الأساسي، من اللافت للنظر حقاً أن عدد الدول الأطراف قد ارتفع إلى ١٠٠ في هذه الفترة القصيرة. ونرحب بآخر الدول الأطراف التي انضمت إلى المحكمة الجنائية الدولية - المكسيك والجمهورية الدومينيكية وكينيا. ونحث الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة التي لم تصبح أطرافاً بعد على أن تفعل ذلك.

ونشعر بالارتياح إذ نلاحظ أن المحكمة قد سجلت نجاحاً هائلاً في مجال ولايتها الأساسية، وأعني المرحلة القضائية. ويشير التقرير إلى أن العمل في هذا المجال قد بدأ بجدية. ونحيط علماً بأنه تم إنشاء الدوائر التمهيديّة الثلاث. ويشجعنا أن التحقيقات قد أدت حتى الآن إلى إصدار خمسة أوامر اعتقال.

ومن الواضح أن هذه الإنجازات الهائلة للمحكمة في هذا الوقت القصير جداً ما كان يمكن تحقيقها بغير الصفات

الموضوع على بذل جميع الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية المتعلقة قبل انعقاد الجمعية الرابعة للأطراف، التي ستعقد في لاهاي في نهاية هذا الشهر. ونود أن نعرب عن تقديرنا للحكومات التي تبرعت بسخاء للصندوق الاستئماني، بما فيها الدولة الطرف من الجماعة الكاريبية، ترينيداد وتوباغو، ونشجع جميع الدول الأطراف على إيلاء اهتمام إيجابي لتقديم مساهمات طوعية كبيرة للصندوق الاستئماني.

وترحب الجماعة الكاريبية ترحيباً حاراً بتصديق المكسيك على نظام روما الأساسي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ويشكل التصديق الـ ١٠٠ معلماً بارزاً هاماً على طريق الدعم العالمي للمحكمة الجنائية الدولية. وتود الجماعة الكاريبية مرة أخرى أن تشجع جميع الدول الأخرى التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. وفضلاً عن ذلك، من الأهمية بمكان أن تعتمد الدول الأطراف بطريقة تتسم بحسن التوقيت، التشريعات اللازمة للتنفيذ التي ستمكنها من تقديم المساعدة والتعاون للمحكمة. كما نشجع الدول الأطراف على التصديق على الاتفاق المتعلق بامتيازات وحصانات المحكمة وتنفيذه، وهو عمل لا غنى عنه لقيام المحكمة بوظيفتها على النحو الواجب. وتود الجماعة الكاريبية أيضاً أن تذكّر الدول الموقعة على نظام روما الأساسي والدول الأطراف فيه بالحاجة إلى الحفاظ على سلامة الصك من خلال احترام التزاماتها بموجب اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، بغية الحفاظ على هدف ومقصد النظام الأساسي.

في الختام، تود الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن تؤكد مرة أخرى تأييدها والتزامها بالمحكمة الجنائية الدولية. وقد شاركنا بنشاط في عملية الإنشاء التاريخية لهذه المحكمة باعتبارها حصناً دولياً لحماية ضحايا الجرائم التي تهم ضمير البشرية. ولكن ينبغي ألا نكتفي بذلك، بل لا بد أن

الميداني في أي فترة زمنية محددة. كما ينبغي أن يكون حجم العاملين فيها ونموها المتوقع متناسبين مع قدرتها.

ثانياً، ينبغي أن تضمن استراتيجية المحكمة إقامة العدل فعلاً. ولذلك الغرض، نرى أنه ينبغي أن تتم المحاكمات في الأماكن التي ارتكبت فيها الجرائم - حسبما تسمح الظروف المحلية. وفي هذا الصدد، نرحب بكون أنه أصبح لدى المحكمة بالفعل مكتبان ميدانيان في اثنين من البلدان المعنية. ونأمل أن يستكشف هذان المكتبان أيضاً إمكانية عقد جلسات استماع في المناطق المتضررة.

ثالثاً، من الضروري أن يتم ربط قضية المقر الدائم للمحكمة بعملية التخطيط الاستراتيجي.

أخيراً، ينبغي أن تتصدى عملية التخطيط الاستراتيجي لحاجة المحكمة الجنائية الدولية إلى أن تترك إرثاً من الفقه الدائم لإنفاذ العدالة الدولية، وخاصة في البلدان المتضررة. ونلاحظ أن أفريقيا هي المسرح الوحيد لعمليات المحكمة حالياً. ونأمل أن العدالة التي ستتحقق عن طريق المحكمة سوف تؤدي إلى الاستقرار والسلام الدائم، وأنها ستصدي بشكل دائم لخطر الإفلات من العقاب في القارة. ومن شأن هذا، في رأينا، أن يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة بشدة في البلدان المتضررة.

أما بالنسبة للمسائل التنظيمية، فملاحظتنا التمهيدية الأولى أن الاجتماعات المقبلة للدول الأطراف ينبغي أن تعقد بالتناوب بين نيويورك ولاهاي. وهذا، في رأينا، سوف يضمن أكبر مشاركة ممكنة ويجتذب مزيداً من المراقبين، وخاصة في هذه المرحلة المبكرة من عمليات المحكمة. وفضلاً عن ذلك، نرحب بقبول لجنة الميزانية والشؤون المالية ورقة الخيارات التي أعدها مكتب جمعية الدول الأطراف لإنشاء مكتب اتصال في نيويورك. ونطالب كذلك بإنشاء آلية تفاوض ملائمة لالتهاء من المفاوضات بشأن وضع اللوائح

القيادية الاستثنائية للقاضي كيرش، ونحن نحييه على ذلك. ونحيي أيضاً المدعي، السيد لويس مورينو - أوكامبو، وفريق المحققين العاملين معه على جهودهم التعاونية. ونعرب عن التقدير لدور بعض المنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونشيد بأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على تعاونهما مع المحكمة. ونقدر للنمسا أنها أول بلد يبرم اتفاقاً مع المحكمة لإنفاذ أحكامها.

ونسلم بأن المحكمة ليس لديها قوة شرطة خاصة بها لتنفيذ أوامرها. ولذا، فإن تعاون الدول الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر بالغ الأهمية لضمان تنفيذ أوامر المحكمة في الوقت المناسب. ولهذا السبب، نرحب بانتهاء المفاوضات بين الاتحاد الأفريقي والمحكمة الجنائية الدولية بشأن اتفاق للتعاون بينهما على مستوى المحكمة. وعليه، فإننا نحث الأطراف المعنية على توقيع الاتفاق على وجه السرعة. ونعتقد أن هذا الاتفاق سوف يسهل التعاون بين المحكمة والاتحاد الأفريقي.

ونرى أن نمو المحكمة ينبغي أن يقترن برؤية استراتيجية واستشرافية فيما يتعلق بأهميتها في المستقبل والفائدة التي ستعود عليها وعلى الدول الأطراف. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أن يكون هناك تحديد واضح للمزايا التي ستعود على جميع أصحاب المصلحة وتحديد التزاماتهم أيضاً. ولذلك، نشعر بالارتياح إذ نلاحظ أن المحكمة قد جعلت من أولوياتها إنشاء عملية تخطيط استراتيجي لتحديد أهدافها الاستراتيجية على أساس دورة من خمس سنوات. وفي هذا الصدد، نود أن نتقدم ببعض الاقتراحات الأولية بالنسبة للمستقبل.

أولاً، نرى أنه من المستصوب أن تعتمد المحكمة استراتيجية تستند إلى الموارد عوضاً عن الطلب. وبالتالي، قد ترغب المحكمة في ألا تتحمل ما يفوق طاقتها في عملها

الدول الأطراف إلى المائة، وهو ما يعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب ويعزز هذا الالتزام.

لقد أكدت الأرجنتين دائما على أن المحكمة الجنائية الدولية هي الحفل الأكثر ملائمة لمكافحة الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي أخطر الجرائم ضد المجتمع الدولي برمته إلى العدالة. ونود أن نشدد على الأهمية التاريخية لقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥) المتعلق بالحالة في دارفور. فهذه المرة الأولى التي استخدم فيها المجلس المادة ١٣ من نظام روما الأساسي وأحال فيها إلى المدعي العام حالة يبدو أنه ارتكبت فيها جريمة تقع في دائرة الاختصاص القضائي للمحكمة. إنه مطلب أساسي أن نضع حدا للإفلات من العقاب، وذلك في إطار سيادة القانون وبالشرعية التي يوفرها استقلال المحكمة وحيادها.

كما أعربنا في مجلس الأمن، تعارض الأرجنتين أي اتفاق يستثنى، بصفة عامة، مواطني دولة ما من سلطة المحكمة القضائية. فمن شأن هذا أن يضر بأساس هذه السلطة القضائية وأن يتناقض مع أهداف ومقاصد نظام روما الأساسي. يجب احترام نص وروح نظام روما الأساسي، ويجب الحفاظ على التوازن بين أحكامه والشواغل المشروعة للدول.

نحن مرتاحون أيضا لتطور عمليات التحقيق في حالات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ودارفور. علاوة على ذلك، تود الأرجنتين تسليط الضوء على أهمية أوامر الاعتقال التي صدرت مؤخرا بحق قادة جيش الرب للمقاومة على جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتكبت في أوغندا، وذلك من أجل تعزيز مكانة المحكمة بوصفها مؤسسة قانونية دولية. وتشكل أوامر الاعتقال هذه منعطفا هاما في أحد التحقيقات التي يجريها المدعي العام وهي الاعتقالات الأولى في تاريخ المحكمة. ونطالب جميع البلدان

التي تنظم عمل الصندوق الاستئماني للضحايا. وأخيرا، نطالب بإجراءات مناسبة لضمان أن تزويد المحكمة بالموظفين سيمثل جغرافيا العضوية في جمعية الدول الأطراف.

وفي الختام، تؤكد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي مرة أخرى ثقتها في المحكمة. ونحن على يقين من أن التنفيذ الملتزم لولاية المحكمة يبقى من الأعمدة الرئيسية لتعزيز والنهوض بسيادة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقبل كل شيء، مكافحة الإفلات من العقاب. ولذلك، نؤكد مرة أخرى دعمنا الثابت للمحكمة.

السيد مالبدي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تود حكومة جمهورية الأرجنتين أن تشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي فيليب كيرش، على بيانه وأيضا على جهوده الكبيرة والناجحة خلال هذه المرحلة الأساسية في تعزيز المحكمة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للمدعي العام، السيد لويس مورينو - اوكامبو، على العمل الذي يؤديه في تنفيذ مهمته المعقدة والشاقة. إن الجهود التي يبذلها تحت ضغوط كبيرة قد ساعدت بشكل فعال على خدمة قضية العدالة وأهداف نظام روما الأساسي. ونحن نقدر التقدم المحرز في أعمال المحكمة الجنائية الدولية خلال العام المنصرم في أمور تتعلق بتنظيم المحكمة وإدارتها، وأيضا بممارستها الكاملة والنشطة لاختصاصاتها.

ونحن، بصفتنا أمريكيين لاتينيين، نرحب بانتخاب السفير برونو ستاغنو اوغاري، ممثل كوستاريكا الدائم لدى الأمم المتحدة، رئيسا لجمعية الدول الأطراف للفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧.

نرحب أيضا بقرار حكومة المكسيك التصديق على نظام روما الأساسي. فتصديق المكسيك على نظام روما الأساسي يمثل لحظة تاريخية للمحكمة، حيث أنه يصل بعدد

أصبحت في وقت قصير جدا دعامة لا غنى عنها لنظام السلم والأمن الدوليين.

وكل الحالات التي تتعامل معها المحكمة حاليا حالات بالغة الخطورة وتتسم بوحشية لا يمكن وصفها في بعض الأحيان إلا بأنها شديدة البشاعة. وترحب سويسرا باستراتيجية المدعي العام، التي تهدف في مرحلتها الأولى إلى تحديد هوية الأشخاص المتولين أرفع المناصب والمسؤولين عن أسوأ الجرائم. وتذكر سويسرا الأحوال الميدانية العويصة جدا التي يتعين على المحكمة أن تعمل فيها، خاصة على الصُّعد الإنسانية والأمنية واللوجيستية. وتشجع سويسرا جميع الدول على أن تتعاون مع المحكمة بالكامل وأن تساعدتها بقدر الإمكان على تنفيذ ولايتها.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، يبدو أن ثمة أهمية قصوى لتنفيذ الاتفاق، الذي بدأ نفاذه العام الماضي، تنفيذا كاملا من أجل المصلحة المتبادلة للمؤسستين. وترحب سويسرا بصفة خاصة بالنهج الذي تعتمده المحكمة في علاقاتها مع الدول، والذي يقوم على التعاون والتكامل الإيجابي. ومما يشجع بلدي الأسلوب الذي تشترك به المحكمة كل الدول الشريكة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في مسارات عملها. والتجربة المكتسبة في مجال العدالة الانتقالية تكشف الحاجة المتزايدة إلى تنسيق جميع الأنشطة التي نشأت في حالات الصراع أو حالات ما بعد الصراع.

ولقد أثبتت المحكمة الجنائية الدولية في تنفيذها لولايتها أنها واعية بالإطار السياسي الذي تعمل فيه. ومع ذلك، من الواضح أن جهود التنسيق محدودة بدرجة الاحترام الممنوح لاستقلال المحكمة، حيث أن استقلالها هو أساس شرعيتها. ومن وجهة نظر سويسرا، انتهجت المحكمة، لا سيما مدعيها العام، في هذه المرحلة الأولية منهجا عادلا للعمل يرتفع فوق مستوى النقد.

والدول الأطراف في نظام روما الأساسي والمجتمع الدولي بتنسيق الجهود لضمان اعتقال المشتبه بهم. ونود أن نشيد بأعمال مجلس إدارة الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا. ونرحب أيضا بالتبرعات التي تم تقديمها للصندوق مؤخرا.

في هذا الصدد، نود أن نعيد التأكيد على الأهمية التي نوليها لأعمال الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، والمفتوح بشروط متساوية لجميع الدول، وكذلك لإمكانية عقد اجتماعاته في مقر الأمم المتحدة، مثلما أشار القرار ٧٩/٥٨.

إننا نؤمن بأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يشري بشكل ملحوظ النظام القانوني للمجتمع الدولي وسيادة القانون على الصعيد العالمي وأنه سيكمل جهود التي تبذلها السلطات القضائية الوطنية من أجل التصدي للجرائم ضد الإنسانية.

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترحب

سويسرا بالرئيس فيليب كيرش في الجمعية العامة وترحب أيضا بالتقرير الأول للمحكمة الجنائية الدولية الذي عرضه الرئيس كيرش، والذي تم تقديمه إلى الجمعية عملا باتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية الذي اعتمد العام الماضي. ويظهر التقرير أهمية أنشطة المحكمة ونطاقها المثير للإعجاب بعد ثلاث سنوات فقط من بدء نفاذ نظام روما الأساسي. إن إحالة ثلاث دول أعضاء لحالاتها إلى المحكمة الجنائية الدولية وإقرار دولة غير طرف باختصاص المحكمة وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٢، يبرهنان بوضوح شديد على أن هذه المؤسسة تلي حاجة حقيقية لدى المجتمع الدولي.

وإحالة مجلس الأمن للحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في آذار/مارس الماضي تثبت أن المحكمة قد

وجميع الضحايا الآخرين الذين يتعرضون لإساءات مماثلة ناجمة عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية المرتكبة منذ بدء نفاذ نظام روما الأساسي، تتعقد هذه الجمعية هنا اليوم لتقيّم ما فعله المجتمع الدولي والمحكمة الجنائية الدولية وما يحتمل أن يفعلاه للانتصاف من بعض تلك الأفعال اللاإنسانية الحقة. وقد لا يمكن إصلاح الضرر الواقع إصلاحاً فعلياً قط، ولكن قد يمكن على الأقل التخفيف من حدته بتدخل المحكمة والأجهزة الأخرى ذات الصلة، كالصندوق الاستئماني لصالح الضحايا. وذلك ما نعقد الأمل عليه.

وأنتقل الآن إلى تقرير المحكمة الجنائية الدولية الذي قام الأمين العام بتعميمه وفقاً لاتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة. ويعرب وفدي عن تقديره للعمق الذي جرى به تناول أنشطة المحكمة في التقرير.

واسمحوا لي أيضاً بتوجيه الشكر لرئيس المحكمة، القاضي فيليب كيرش، على عرضه الموجز والمفصل للتقرير وعلى الكيفية الممتازة التي يدير بها شؤون المحكمة.

غير أنني قبل الخوض في تفاصيل التقرير المذكور أود بالنيابة عن جميع ضحايا جيش الرب للمقاومة وشعوب أوغندا أن أهنئ المحكمة على إصدارها أوامر الاعتقال بحق خمسة من كبار القادة في جيش الرب للمقاومة بعد الانتهاء من التحقيقات التي أجراها مكتب المدعي العام. ونقدر أن عجالات العدالة أحياناً تدور ببطء، ولكن كان من الضروري في هذه الحالة أن يؤخذ عدد كبير جداً من العوامل في الاعتبار. وفي المقام الأول من الأهمية لشعب شمال أوغندا، ومن أجل التئام جراح الدولة بأسرها، أن تتم محاكمة قادة جيش الرب للمقاومة أمام المحكمة الجنائية الدولية. ونهيب بحيراننا أن يبذلوا قصارى وسعهم للمساعدة في القبض على المتهمين، ونشكر حكومي السودان

ومن خلال التزام المحكمة بالشفافية والنزاهة والمهنية اكتسبت احتراماً واسع النطاق وتحظى بتأييد تتزايد قوته داخل المجتمع الدولي. ففي فترة زمنية قصيرة أصبحت المحكمة حجر زاوية حقيقياً في مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد الدولي. وأصبح اليوم أكثر من نصف دول العالم أطرافاً في المعاهدة. وأود أن أشيد بالمكسيك، التي صدقت على نظام روما الأساسي قبل بضعة أيام فأصبحت البلد المائة الذي ينضم طرفاً في النظام الأساسي. وتدعو سويسرا جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد أوغندا من البداية بيان المجموعة الأفريقية الذي أدلى به ممثل نيجيريا.

ولا يتمالك الإنسان نفسه من الإحفال في جزع حيال الصورة التي يتمثلها في ذهن لآلاف الأطفال الذين يحتفظون بلا رحمة من بيوتهم وذويهم ومجتمعاتهم، ويعرضون لمشاهد القتل البشعة، بل ويجبر الكثيرون منهم على المشاركة في جرائم القتل تلك الرهيبة، ويغتصب منهم البعض، ويشوه آخرون، وجميعهم تهشم براءتهم وإحساسهم بالأمن في سن مبكرة إلى غير رجعة. ولا يملك الإنسان أيضاً إلا أن ييكي للآباء والأقارب والمجتمعات التي عجزت عن حمايتهم، للآباء والأقارب وأفراد القبائل الذين ربما قد تعرضوا أيضاً في أثناء هذه العملية للذبح أو لتمزيق أوصالهم على أسوأ نحو يمكن تخيله، ولمن تعرضن للاغتصاب، اللواتي لا تعاني الكثيرات منهن الوصم بالعار والعزلة فحسب، بل تجبرن أيضاً على أن تلدن أطفال معذبيهن وترعينهم، مع إصابة الغالبية العظمى منهن بالعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبالنظر إلى مخنة ضحايا كالذين وصفتهم على أيدي من يطلق عليهم جيش الرب للمقاومة في أوغندا الشمالية،

ومن نفس المنطلق، نود أن نشيد بالدول الأعضاء الأطراف التي أسهمت في لرفع التصديقات على ميثاق روما الأساسي إلى مائة. ويمثل التصديق الـ ١٠٠ الذي قدمته المكسيك بالفعل علامة فارقة على الطريق المؤدي لتحقيق عالمية المحكمة. ومن دواعي سرورنا بنفس الدرجة الإعلان عن توقيع النمسا اتفاقا مع المحكمة بشأن تنفيذ الأحكام التي ستصدرها المحكمة. ونحث الدول الأطراف الأخرى على تقديم دعم مماثل إذا كان وضعها يسمح بذلك. فسيمكن ذلك المحكمة من أداء وظائفها بشكل أكبر، إن لم يكن بشكل كامل.

ورغم تقديرنا لسعي المحكمة للاستعانة بموظفين مؤهلين جيدا، فإننا نحثها على كفالة التوزيع الجغرافي العادل للأفراد ذوي المؤهلات الرفيعة على المناصب العالية والمتوسطة المستوى. ومن دواعي قلقنا الشديد أن نلاحظ أن نسبة غالبية قدرها ٧٠ في المائة من الموظفين الفنيين تأتي من البلدان الغربية، وأن نسبة القادمين من أفريقيا لا تتجاوز ١٢ في المائة وأن نسبة زهيدة قدرها ٣ في المائة من آسيا. ولا يكفي للمحكمة أن تطلب إلى الدول الأعضاء مساعدتها على تحديد المرشحين المؤهلين من الدول ذات التمثيل المتدني. ويجب على جمعية الدول الأطراف أن تضع معايير أكثر إنصافا لتعيين الموظفين الفنيين، لأن المعايير الحالية، المبنية على نموذج الأمم المتحدة، إلى حد كبير غير مرضية.

ونثني على المحكمة لما تطبقه من إجراءات لضمان قدرتها على الاستمرار وحسن الإدارة فيها، من قبيل إعداد خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات، واعتماد ميثاق للمراجعة الداخلية للحسابات، وإقامة مجلس التنسيق. وفيما يتعلق بقلم المحكمة تحديدا، نثني عليه لإعداده برنامجا لتقديم المعونة القانونية من أجل ضمان توافر الوسائل للدفاع والاحترام الواجب لحقوق المتهمين، ولانتهائه من مدونة قواعد السلوك المهني المنقحة لمحاميه الدفاع، ولاضطلاع

وجمهورية الكونغو الديمقراطية على ما بذلتاه من جهود حتى الآن.

ونود أن نختلف مع من يعارضون أوامر الاعتقال استنادا إلى أنها ستعرق احتمالات السلام في أوغندا الشمالية. فقد صدّت قيادة جيش الرب في الماضي المبادرات التي قامت بها في هذا الصدد السيدة بيتي بيغومي وحكومة أوغندا وأثبتت كل الدلائل أن قادة جيش الرب ليس لديهم أي اهتمام بالإقلاع عن شن حربهم الشنعاء وعن ارتكاب جرائمهم ضد الإنسانية. ونحث الجمعية على النظر فيما ستكون عليه الحالة لو سمح لكوني وأذنا به بالاستمرار في ارتكاب فظائعهم دون رادع. فقد اختطف حتى الآن عشرات الألوف من الأطفال الأوغنديين للخدمة كجنود وحاملين وأرقاء للأغراض الجنسية. كما أجبر الكثيرون على قتل أطفال مثلهم بوحشية. لقد تم تشريد ما يقرب من مليون أوغندي وإجبارهم على العيش في مخيمات للمشردين داخليا. وحتى هناك لا ينجون من الهجمات الوحشية لتلك المجموعة الممحنة، وقد يذكر الأعضاء المذبحة المروعة التي وقعت في مكان يطلق عليه مخيم بارلونيو للمشردين داخليا، حيث جرى تقطيع ٢٥٠ شخصا إربا بلا رحمة وإحراق أكواخهم وممتلكاتهم. بل لقد تم طهي بعض الضحايا والتهامهم.

وبدون العدالة لا يمكن أن توجد احتمالات دائمة لسلام مستدام. ومن شأن توجيه الاتهام لأولئك الجرمين أن يشكل رادعا صارما لكل من تسول له نفسه ارتكاب تلك الجرائم حين يرى أن المحكمة جادة فيما تفعله. كما أن فيه ترسيخا لأقدام المحكمة. وفي القضايا الثلاث المحالة إليها بالتأكيد دليل على ثقة المجتمع الدولي المتزايدة بالمحكمة. ويشهد على هذه الثقة كذلك تقديم كوت ديفوار إعلانا بقبولها ولاية المحكمة رغم أنها ليست دولة طرفا في نظام روما الأساسي.

كذلك قانونا وطنيا بشأن المحكمة لتنفيذ نظام روما الأساسي، وهو معروض على البرلمان.

وعندما أنشئ الصندوق الاستئماني للضحايا، ابتهج ضحايا أوغندا. وابتهجنا نحن أيضا، لا سيما عندما شهدنا التبرعات السخية من بعض البلدان إلى الصندوق. لكننا لاحظنا بجزع الاتجاه الذي انتهجته المفاوضات لتطوير معايير صرف الأموال. وفي حين أننا نفهم قلق بعض البلدان الرائدة في ميدان القوانين العرفية إزاء ما يتعلق بإتاحة الأموال للضحايا قبل إصدار الأحكام بحق المتهمين بارتكاب الجرائم، فإننا، مع ذلك، نناشد تلك البلدان أن تتفهم الاحتياجات الفورية لبعض الضحايا. ومما يجعل مرارة الحالة أشد أن بعض الأضرار مثل الصدمات النفسية، إن لم تعالج على الفور، قد يتعذر إصلاحها إلى الأبد، ناهيك عن اليأس المظلم الذي يحل عندما تنقشع الأوهام.

وكملاحظة أخيرة، ترغب الحكومة الأوغندية في تكرار دعمها للمحكمة وتحت الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص على التعاون بصورة وثيقة معها كي تتمكن، معا، من تعزيز التقيد بسيادة القانون وحمايته بغية توجيه ضربة قاضية للإفلات من العقاب في ما يتعلق بأكثر الجرائم خطورة وشناعة في تاريخ البشرية.

السيد موروته (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد فيليب كيرش، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على عرضه الشامل والمفصل لتقريره عن عمل المحكمة. ونقدر حقيقة أن رئيس المحكمة الجنائية الدولية يخاطب الجمعية العامة للمرة الأولى.

تكرر بيرو دعمها للمحكمة والتزامها بكفالة أن تتمكن المحكمة من الاضطلاع بولايتها بفعالية ومن تعزيز حرمة نظامها الأساسي. إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية باعتماد نظام روما الأساسي ودخوله في ما بعد حيز النفاذ

ببرامج تدريبية للهيئات ذات الصلة في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونشيد بالجهود التي تبذلها المحكمة للتشاور بصفة مستمرة مع المجتمع المدني والخبراء الآخرين في المسائل المتعلقة بمشاركة الضحايا في الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة. وسوف يساعدهم ذلك على تفعيل أحكام نظام روما الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ذات الصلة.

وننوه مع التقدير كذلك بجهود المحكمة للتواصل مع رؤساء الدول والحكومات والمسؤولين الحكوميين والبرلمانيين وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية. وسوف يساعد ذلك بالفعل على زيادة تقبل المحكمة وفهمها. كما أن ممارسة المحكمة لإشراك أصحاب المصلحة والتشاور مع كبار الخبراء على اختلافهم، والدول الأطراف، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، سوف تعمق فهمها للمسائل ذات الأهمية الحاسمة وتساعد على زيادة الكفاءة والصلة بالواقع.

ونتوجه بالشكر للمدعي العام على إحاطته المحكمة علما بأنشطة مكتب المدعي العام في دارفور ونؤيد حدوث تعاون مماثل كلما لزم الأمر. ونؤكد أهمية استمرار التعاون المؤثر بين مجلس الأمن والمحكمة.

ونثني على المحكمة لإنشائها مكتبا ميدانيا في أوغندا، ومكتبا ميدانيا وتواجدا ميدانيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومتى بدأت إجراءات المحاكمة، قد يكون مما يحقق مصلحة المحكمة ومصلحة العدالة الطبيعية أن تنظر الدعاوى في منطقة ارتكاب الجرائم.

وتفعل أوغندا من جانبها كل ما في وسعها للتعاون مع المحكمة، كما اعترف بذلك التقرير. وقد شرعت الحكومة في عدة أنشطة مشتركة مع المجتمع المدني لتوعية عامة الناس بأعمال المحكمة، خاصة فيما يتعلق بالدعاوى القانونية المرفوعة ضد جيش الرب للمقاومة. وقد أعدت

وعلاوة على ذلك، وكما بينت المحكمة في تقريرها، فإنها تفتقر إلى قوة شرطة خاصة بها لتنفيذ أحكامها وأوامرها. ولذلك السبب يصبح التعاون بين الدول ضروريا ومهما في مجالات مثل جمع الأدلة وإلقاء القبض على الأفراد وتسليمهم وتنفيذ الأحكام بالسجن. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوقيع حكومة النمسا الأخير على اتفاق حول تنفيذ الأحكام بالسجن.

يذكر نظام روما الأساسي بالدور الذي يتوقع أن يضطلع به الضحايا في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية. وقد أنشئ الصندوق الاستئماني الطوعي للضحايا لذلك الغرض. وتشدد بيرو على أهمية عمل مجلس إدارة الصندوق وتناشد الدول القادرة على المساهمة في الصندوق أن تفعل ذلك. وتود بيرو أيضا أن تؤكد على عمل الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، وهو هيئة مفتوحة لكل الدول الأعضاء على قدم المساواة. ونأمل أن يستمر النظر في تلك المسألة عملا بنظام روما الأساسي.

المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة حاسمة في الكفاح ضد الإفلات من العقاب. لكن علينا أن لا ننسى أنها تكمل جهود الولايات القضائية الوطنية، التي تتحمل المسؤولية عن الرد على الأعمال الإجرامية التي تم تعريفها بأنها من اختصاص المحكمة. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول إلى أن تقدم إلى العدالة مرتكبي الجرائم التي تدخل ضمن الولاية القضائية للمحكمة وأن تقدم المساعدة القانونية العاجلة في تلك الحالات.

قبل أن أختتم، أسمحوا لي بأن أرحب بتصديق المكسيك الأخير على نظام روما الأساسي، وبهذا تصبح الدولة العشرين من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تنضم إلى المحكمة الجنائية الدولية وترفع عدد الدول الأطراف في ذلك الصك الدولي إلى ١٠٠ دولة. وإننا

في ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٢ مثل بدون شك لحظة تاريخية قرر فيها المجتمع الدولي أنه لن يتسامح مع الإفلات من العقاب عن أخطر الجرائم: جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

المحكمة لم تنبثق فقط من فكرة أن من الضروري إقامة جهاز متين وفعال لكفالة الحيلولة دون إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب؛ بل كان القصد من تأسيسها أيضا ردع مرتكبي مثل تلك الفظائع في المستقبل. وبتأدية المحكمة لمهامها الحساسة التي ائتمنتها عليها الدول الأطراف، فإنها تضطلع بمهمتها وتساعد بذلك على تحقيق أهداف الأمم المتحدة، وبخاصة احترام حقوق الإنسان وصون السلام والأمن الدوليين.

إننا فخورون بأن لدينا محكمة تعمل بصورة تامة. وهي تجري حاليا تحقيقات في قضايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والسودان، وقد أصدرت أول أوامرها بإلقاء القبض، وهذا يعتبر معلما هاما على طريق مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي حالة دارفور، بالسودان، نرحب بكون مجلس الأمن قد قرر أن يحيل، بقراره ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، تقرير لجنة التحقيق الدولية عن دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبعد دراسة الخيارات الأخرى، تعتقد بيرو أن قرار إحالة المسألة إلى المحكمة، في ظل الظروف السائدة، كان قرارا صحيحا، وتأمل أن يواصل المجلس تلك الممارسة السليمة في الحالات التي يكون فيها ذلك ضروريا.

إننا نعرف أن التحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية تصطدم في أحيان كثيرة بمشاكل أمنية في الميدان. وفي ذلك الصدد، يتسم التعاون بين المحكمة والأمم المتحدة بأهمية حاسمة. ويمثل اتفاق العلاقات بين هاتين المنظمتين، الذي تم التوقيع عليه في عام ٢٠٠٤، إطار العمل في ذلك الصدد.

مدونة قواعد السلوك المهني للمحامين. وهذه أنشطة هامة، ستسهم في تطور المحكمة مستقبلا.

وكما أشرنا إليه في عدد من المناسبات، تنظر اليابان جادة في الانضمام إلى نظام روما الأساسي. ونحن نقوم الآن بتقدير ما قد يترتب من آثار في مدونة نظامنا الجنائي الوطني. ونقوم أيضا بتقدير ما سترتب من آثار مالية على انضمامنا، إزاء عجز اليابان المالي الخطير. ونحن نعاون لتعاطم الحاجة إلى زيادة الميزانية مع بدء المحكمة عملها بصورة كاملة. لكن الصحيح أيضا أنه يجب المحافظة على الانضباط المالي، لكي تتمتع المحكمة بدعم المجتمع الدولي على نطاق أوسع.

وترحب اليابان بأن عدد الدول الأطراف في النظام الأساسي قد بلغ ١٠٠. واليابان، بوصفها دولة تفكر في أن تصبح طرفا في النظام الأساسي، تود أن تؤكد أهمية الشفافية والفعالية في عمل المحكمة. ونرجو أن تصبح المحكمة منظمة عالمية فعلا، تستحق ثقة المجتمع الدولي برمته.

السيدة كاسيانجو (جمهورية تنزانيا المتحدة)

(تكلمت بالانكليزية): تؤيد جمهورية تنزانيا المتحدة البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية باسم الدول الأفريقية الأطراف بنظام روما الأساسي.

ويشكر وفدي القاضي فيليب كيرش، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على التقرير الوارد في الوثيقة A/60/177. وقد جرى تقديم هذا التقرير وفقا لأحكام الاتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. ونعتقد أن هذا الاتفاق يعزز العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة ويضفي الطابع المؤسسي عليها، ويضمن أن هذين العنصرين الهامين من عناصر العدالة الدولية يمكنهما العمل معا، وذلك على الصعيد الفلسفي النظري وعلى الصعيد العملي.

ونرحب بقرار الجمعية العامة أن تنظر على نحو مباشر، في جلسة عامة، في التقارير التي تقدمها المحكمة

واثقون بأن عددا أكبر من البلدان سينضم إلى المجموعة الكبيرة من الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل.

السيد أوزاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية):

وفدي، بادئ ذي بدء، أن يشكر الرئيس فيليب كيرش على تقريره المستفيض عن عمل المحكمة الجنائية الدولية في الوقت الحاضر.

وتهنئ اليابان المحكمة على الدخول في مرحلتها التشغيلية. وقد بدأت المحكمة في عام ٢٠٠٥ تحقيقا بخصوص الحالة في دارفور، بالسودان، بالإضافة إلى التحقيقات التي كانت تجريها في حالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال أوغندا. وعندما صوت مجلس الأمن لصالح إحالة الحالة في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة، صوتت اليابان، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، لصالح القرار. ونعتقد بأن ذلك القرار كان خطوة هامة صوب إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب عن إحدى أخطر الجرائم في المجتمع الدولي اليوم.

ولا بد للمحكمة الجنائية الدولية، في سبيل كسب ثقة مجتمع دولي أوسع نطاقا، من أن تثبت نزاهتها وعدم تحيزها وكفاءتها. وأنشطة المحكمة تحتذب بصورة فريدة اهتمام العالم بأسره، وخاصة لأن بعض هذه الأنشطة آخذة بالتحول الآن من مرحلة التحقيق إلى مرحلة قضائية. وفي هذا الصدد، تواجه المحكمة لحظة حاسمة في جهودها الرامية إلى زيادة الدعم المقدم لأنشطتها، داخل المجتمع الدولي.

ومع أن اليابان لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي، غير أنها تشارك مشاركة فاعلة بصفة مراقب في جميع الاجتماعات المتصلة بالمحكمة الجنائية الدولية. ونحن نشارك حاليا في أنشطة من قبيل مناقشة صياغة أنظمة الصندوق الاستئماني للضحايا، وفرقة العمل المعنية بمشروع

وتعميم المعلومات وغير ذلك من المحالات والشؤون. ولذلك، نرحب بمبادرة المحكمة إلى استحداث ما يُسمى بمصفوفة القضايا، التي تسدي خدمات، منها توفير تعليقات على الشبكة حول كيفية تحديد المخالفات وإثباتها. بموجب نظام روما الأساسي. ونحن نتطلع إلى الانتفاع بهذه الأدوات الرقمية التي ستدعم، في ما نعتقد، جهودنا الوطنية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون.

ولا شك في أن نجاح عمليات المحكمة سيتوقف إلى حد بعيد على مدى ما تحصل عليه من تعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي وغير ذلك من الكيانات، بما يشمل المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية. ونهيب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم تعاوناً تأسس حاجة المحكمة إليه. وفي نفس السياق، نهني المكسيك لأنها صارت الطرف المائة في نظام روما الأساسي، ونحث البلدان الأخرى على تصديق هذا النظام والانضمام إليه، متخذة خطوة إلى الأمام في سبيل إضفاء الصفة العالمية على المحكمة.

وتود جمهورية ترازيا المتحدة أن تؤكد من جديد التزامها بالمحكمة الجنائية الدولية وتأييدها لها، وهي المحكمة التي أنشئت لمكافحة الإفلات من العقاب بمحاكمة الأفراد المتهمين بأخطر الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان. والغاية من وراء المحكمة ضمان محاكمة مرتكبي جرائم، كجريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إما في مجال الولاية القضائية لبلدهم أو على يد المحكمة الجنائية الدولية. ونعتقد أن هذه المحكمة هي أهم آلية دولية أنشئت إطلاقاً لتنفيذ معايير العدالة الدولية.

وأخيراً، يؤيد وفدي بشدة مشروع قرار الجمعية العامة المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية.

السيد شين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية):
أود استهلال كلامي بشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية،

بموجب اتفاقها بشأن العلاقة مع الأمم المتحدة، بطريقة مشابهة للنظر، في جلسة عامة، في تقارير محكمة العدل الدولية ومحكمتي الأمم المتحدة المخصصتين لرواندا وليوغوسلافيا السابقة. ويتطلع وفدي بأمل إلى قيام تعاون وثيق بين الهيئتين، بعد أن تمنح المحكمة الجنائية الدولية مركز المراقب في الجمعية العامة. وستابع عن كثب تقدم المحكمة، عن طريق تقاريرها السنوية المرفوعة إلى الجمعية العامة.

وإذا استقرنا تقرير المحكمة، لا يمكن للمرء ألا يقدّر أن الأركان الأساسية للمحكمة - الرئاسة والهيئة القضائية، ومكتب المدعي العام، ومكتب السجل - قد أنشئت كلها، وهي حالياً قيد ترسيخ أسسها. وبدأ بعضها فعلاً، كمكتب المدعي العام، عملياته الأولية فضلاً عن أعماله الموضوعية. ونثني على جميع الذين شاركوا في ذلك العمل الأساسي.

والأمر البالغ الأهمية هو أن المحكمة قد بدأت مرحلة عملها القضائي. وشرع المدعي العام بتحقيقات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أوغندا، عقب إحالات من هاتين الدولتين العضوين. وعلاوة على ذلك، أحال مجلس الأمن - بما يمثل حدثاً تاريخياً - في حزيران/يونيه من العام الحالي، الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولذلك، يقوم المدعي العام أيضاً بالتحقيق في حالة دارفور. ومن الأمور التي لها دلالتها تنفيذ عمليات الاعتقال والاهتمام في المستقبل المنظور.

هذا هو المقام الذي تصبح فيه مسألة تعاون الدول الأطراف والمجتمع الدولي حاسمة الأهمية. وسيكون من واجبات الدول الأطراف والمجتمع الدولي تنفيذ مذكرات الاعتقال التي تصدرها المحكمة. ولا يقتصر التعاون على عمليات الاعتقال، بل هو يتداخل مع جميع مجالات أنشطة المحكمة، بما في ذلك تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إنشاء شبكات محلية، والمحال الأمني، وإقامة تسهيلات سوقية،

ولن يحيل هذا التقدم مرتكبي الجرائم البشعة إلى العدالة فحسب، وإنما سيكون كذلك بمثابة رادع للفظائع المقبلة. وسيرسل نجاح المحكمة رسالة قوية عبر أرجاء المجتمع الدولي مفادها أنه لن يفلت من العقاب من يرتكبون جرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

إن طريقة تعامل المحكمة مع القضايا الحالية إليها ستكون من أهم العناصر التي ستحدد مستقبل المحكمة وما إذا كان سيقبل عليها مجموع أعضاء الأمم المتحدة. ولضمان أحسن أداء ممكن للمحكمة، ينبغي أن توفر الدول لها الدعم المالي والسوقي لكي تقوم بعملها، مما سيمكن المحكمة من إرساء سيادة القانون ووضع حد للإفلات من العقاب عن الجرائم ضد الإنسانية والإبادة العرقية وجرائم الحرب. ويجب أن تضمن الدول الأطراف تسديد الاشتراكات المقررة كاملة وفي وقتها المحدد. كما نشجع التبرعات بوصفها مصدرا مهما للموارد.

أما بخصوص عمل المحكمة، من المهم أن نلاحظ أنها لا تملك أداؤها الخاصة للإنفاذ. وإن المحكمة بحاجة إلى المساعدة والتعاون من جانب الدول لاعتقال المتهمين وجمع الأدلة وتنفيذ أحكامها. ولهذا، فإن تعاون الدول والمنظمات الإقليمية ذات الصلة وعمليات الأمم المتحدة مع المحكمة بشكل كامل يكتسي أهمية حاسمة.

وينص اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة على عدة سبل لجهود التعاون التي تعود بالمنفعة المتبادلة لإرساء سيادة القانون ووضع حد للإفلات من العقاب. ومن ضمن مجالات التعاون التي تكتسي أهمية خاصة في الميدان، هناك الاتصالات والنقل والسوقيات والأمن، بما في ذلك حماية الضحايا والشهود والمحققين، وكذلك توفير الوصول إلى المشتبه فيهم وجمع الدلائل والوثائق.

القاضي فيليب كيرش، على عرضه تقرير المحكمة في جلسة عامة للجمعية.

في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصبحت المكسيك الدولة الطرف المائة في المحكمة مما يمثل معلما هاما على الطريق المؤدي إلى تصديق الجميع على نظام روما الأساسي. وتؤيد جمهورية كوريا ذلك الهدف بقوة. إننا نؤمن بأنه يجب أن تتوفر شبكة للعدالة عبر أرجاء العالم.

إلا أنه ليست هناك حاليا إلا ١٢ دولة آسيوية من بين الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. ويتطلع وفد بلدي إلى أن يصبح عدد أكبر من الدول الآسيوية أطرافا في النظام الأساسي في أقرب وقت ممكن. كما ينبغي أن تصبح الدول الآسيوية شركاء من أجل العدالة الجنائية الدولية، مما يخدم مصلحة السلام والأمن في المنطقة. ونتمنى أن توفر المحكمة، وكذلك الدول الأطراف، المساعدة للدول الآسيوية بغية تمكينها من الإعداد للانضمام إلى نظام روما الأساسي. وستساهم جمهورية كوريا بنصيبها عن طريق الانخراط في الجهود الرامية إلى التوعية والدعوة في سبيل تشجيع عدد أكبر من الدول الآسيوية على الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن المحكمة الآن مؤسسة قضائية جاهزة للعمل بشكل تام. فالمدعي العام بصدد التحقيق حاليا في حالات في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور، السودان. كما يجري تحليل ثنائي حالات في أربع قارات، بما في ذلك حالات في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار. ويتم إرساء الحضور التنفيذي للمحكمة. وأصدرت الدائرة التمهيدية الثانية الأوامر بإلقاء القبض على خمسة قادة بارزين في جيش الرب للمقاومة في أوغندا، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ويتنظر أن تبدأ المحاكمات في عام ٢٠٠٦.

واسعا جدا على نطاق مجتمعا. ولعل هذا النقاش لم يكن مغايرا للنقاشات التي جرت في بلدان أخرى كان عليها أن تتخذ موقفا إزاء المحكمة الجنائية الدولية.

وفي واقع الأمر، ما فتئت الرؤية المحافظة جدا للسيادة ومبدأ عدم التدخل يشكلان أداة قوية في أيدي من يعارضون المحكمة. ولا يمكن لتلك الرؤية أن تقبل توسيع نطاق مفهوم تهديد السلام الدولي لجعل حقوق الإنسان حقوقا قانونية يتولى رصدها المجتمع الدولي بأكمله.

غير أن لذلك النقاش سمات مميزة في المكسيك. فبينما كان نظام روما الأساسي يعتبر أداة قوية لتحقيق التنمية وتعزيز المؤسسات لحماية حقوق الإنسان، غير أنه أثار مخاوف من شتى الأنواع بالنظر إلى طابعه فوق القومي والصلاحيات التي يمنحها نظام روما الأساسي لمجلس الأمن. ولم يكن ممكنا فهم مبدأ التكامل الذي ينبنى عليه اختصاص المحكمة. وبرهنت هذه الحالة على أن الانضمام كطرف في نظام روما الأساسي يستدعي بالأساس تحسين نظم العدالة الوطنية. باختصار، نفهم أن محكمة العدل الدولية تشكل رادعا لارتكاب أخطر الجرائم، غير أنها كذلك أداة لتعزيز سيادة القانون في بلداننا.

إن التحول الديمقراطي الذي عرفته المكسيك في السنين الأخيرة كان حاسما لبلوغ الهدف الذي حدده الرئيس فيسنتي فوكس في اليوم الأول من فترة ولايته. ولقد شاركت الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية لدى الحكومة والجامعات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بأكمله في المناقشات بغية تمهيد الطريق، أولا، للإصلاح الدستوري وثانيا للتصديق على النظام الأساسي.

ولم يكن لأي من ذلك أن يتحقق دون الدعم المستمر للبلدان التي أصبحت من أصدقاء المحكمة. لقد منحنا التشجيع على الدوام من خلال تجربتها ونصحها. وأود أن

ويتطلب كل مجال من هذه المجالات تعاون ودعم الأمم المتحدة. وتشاطر المعلومات بين الأمم المتحدة والمحكمة أمر أساسي في المقر وفي الميدان على حد سواء. ولتسهيل التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، يؤيد وفد بلدي بقوة إنشاء مكتب اتصال للمحكمة في الأمم المتحدة وتخصيص الموارد الضرورية لعمله الفعال.

ونحث كذلك على استمرار مشاركة الدول في الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان. ومن المهم أن تشارك الدول بنشاط في ذلك النقاش الهام بشأن تحديد جريمة العدوان، بما في ذلك شروط ممارسة المحكمة لولايتها. وإن وفد بلدي يتطلع إلى تحقيق المزيد من التقدم بشأن هذه المسألة في الأعوام المقبلة.

ويرحب وفد بلدي بتزايد ثقة المجتمع الدولي باستقلالية وعدل وحياد وفعالية المحكمة الجنائية الدولية. وقد كان البرهان على تلك الثقة إحالة حالات أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى المحكمة من طرف الدول أنفسها. كما أن أول إحالة من طرف مجلس الأمن، وتعلق بحالة دارفور، السودان، تعتبر دليلا قويا على أن السلام والعدالة، اللذين غالبا ما يفهم خطأ أنهما يستبعد بعضهما بعضا، يمكنهما أن يعملتا يدا في يد.

وبالنظر إلى هذه التطورات الإيجابية، تعيد جمهورية كوريا التأكيد على التزامها الراسخ بدعم المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق أهدافها النبيلة.

السيد غوميس روبليدو (المكسيك) (تكلم

بالإسبانية): بعد خمس سنوات من المداولات المكثفة والطويلة، أودعت المكسيك، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، صك تصديقها على نظام روما الأساسي. لم يكن من السهل بالنسبة للمكسيك أن تصبح دولة طرفا. فقد تطلب ذلك عملية إصلاح دستوري معقدة، استدعت بدورها نقاشا

وفي حين أن تحقيق مزيد من التقدم أمر مطلوب من أجل توطيد هياكلها ومبادئها الإرشادية، التي ستزودها بنطاق كامل من الأدوات الضرورية لتشغيلها، فإن النتائج التي تحققت حتى الآن تستحق الثناء. وتكرر المكسيك دعمها لضمان تعزيز مكانة المحكمة في أقرب وقت ممكن.

لقد وضعت المحكمة الجنائية الدولية الآلية المتوخاة في نظامها الأساسي لتنشيط ولايتها، موضع التنفيذ. وأحالت ثلاث دول أطراف إلى المدعي العام حالات تتعلق بأحداث وقعت داخل أراضيها، وعلاوة ذلك أحال مجلس الأمن أيضا الحالة في دارفور إلى المحكمة مستخدما الصلاحيات التي خولها له نظام روما الأساسي وأودعت إحدى الدول من غير الأطراف هي كوت ديفوار إعلانا تصرح فيه بأنها تقبل ولاية المحكمة. ومن هنا نستطيع أن نرى أن المحكمة تعمل بسلاسة، على النحو الذي توحاه نظامها الأساسي - لا أكثر ولا أقل.

ويشير التقرير الذي قدمه رئيس المحكمة الجنائية الدولية إلى الحالات التي يقوم المدعي العام حاليا بالتحقيق فيها. ويشير أيضا إلى أن هناك قضية أو قضيتين أعطيت لهما الأولوية في عام ٢٠٠٥ نظرا لخطورتهما الجسيمة، لأسباب تتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن الحالات الأخرى سيجري تناولها لاحقا. ونحن نتفهم الأسباب الكامنة التي تبرر اختيار حالات على أساس من خطورتها. ولكن ينبغي استخدام الحذر الشديد في تطبيق هذه الممارسة بغية ضمان ألا يصبح الاختيار انتقائيا، وهو الأمر الذي يتعارض مع مبادئ الموضوعية والحياد التي ينبغي أن تسترشد بها أعمال المحكمة.

وتتسم إحالة مجلس الأمن لحالة دارفور إلى المحكمة بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) بأهمية خاصة في هذا الصدد. فباستخدام الآلية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ١٣ من النظام الأساسي، يكون مجلس الأمن بذلك

أؤكد خصوصا على الدور الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، وكذلك الخبراء المنفردون المعينون، مثل الرئيس الحالي للجنة السادسة.

وأود بطبيعة الحال، أن أشير أيضا إلى منظمات من قبيل الائتلاف من أجل محكمة جنائية دولية، ولا سلام بدون عدالة، علاوة على مؤسسات دولية مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية التي قامت بدور نشط في المناقشات مع مختلف الممثلين المكسيكيين المشاركين في ذلك المشروع.

وأود أن أثنى ثناء خاصا على الرئيس فيليب كيرش، الذي زار المكسيك في عدة مناسبات بهدف إجراء مناقشات مع الكونغرس هناك والذي استقبل أيضا برلمانيين مكسيكيين في لاهاي. وكان لما اكتسبه من ثقة وما بذله من جهود دؤوبة دور حاسم في التغلب على ما ظهر من معارضة في اللحظات الأخيرة وفي تبديد ما تبقى من أي شكوك.

ولذلك فإن انضمام المكسيك إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يشكل ذروة لتصرف أصيل صادر عن دولة. ونحن على ثقة من أن هذا التصديق رقم مائة على النظام الأساسي سيؤدي إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات التي تستهدف تحقيق عالمية المحكمة.

وترحب المكسيك بتقديم المحكمة الجنائية الدولية أول تقرير لها إلى الجمعية العامة وتود أن تشكر رئيس المحكمة على عرضه للتقرير. ويوفر لنا التقرير فرصة التعرف على أنشطة المحكمة أثناء السنة الماضية بشكل أفضل، بغية تحديد الصعوبات التي تواجهها وتحديد الطريقة التي تمكن المجتمع الدولي من التعاون معها على نحو أفضل من أجل تحقيق حلمه المتمثل في القضاء على الإفلات من العقاب على ارتكاب أخطر الجرائم على الصعيد الدولي.

ونحن سعداء إذ نرى أن المحكمة دخلت طور التشغيل الكامل بالرغم من أنها لم تُنشأ إلا منذ عهد قريب.

الدعم لضحايا جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

السيد كوردوفيز (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):

تشعر إكوادور بالسعادة للتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية. فقد أكدت من جديد بشكل كامل طابعها القضائي المؤسسي وقدرتها العملية من خلال العمل الكبير الذي تم في العام الماضي. وقد قضى العمل الذي اضطلعت به المحكمة على أي شك ربما يكون قد ساور البعض بشأن فعاليتها، واستقلالها، وحيادها. وقد أعادت المحكمة الأمل في ألا تمضي الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية مرة ثانية أبدا دون عقاب.

إن بداية المرحلة القضائية للمحكمة فيما يتعلق بقضايا جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهي الدول التي أحالت كل منها الحالات التي وقعت في أراضيها طواعية للمحكمة، علاوة على بيان كوت ديفوار التي أعلنت فيه عن قبولها لولاية المحكمة، لتدل جميعا على الثقة التي وضعتها الدول الأطراف وغير الأطراف في هذه المؤسسة بوصفها الأداة المناسبة المثلى لمكافحة الإفلات من العقاب وتحديد المسؤولية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ويعد أهم حدث في هذا السياق دون شك هو قيام مجلس الأمن بإحالة الحالة في دارفور إلى المحكمة. ويبين ذلك الإجراء بوضوح أنه توجد ظروف يتجاوز فيها خطورة الجريمة وتعقيد الحالة السياسية المحيطة بها قدرة النظم القضائية الوطنية، وبالتالي، فإن السبيل الوحيد لضمان عقاب مرتكبي مثل هذه الجرائم هو تقديمهم إلى المحاكمة في عملية قضائية دولية.

وتعتقد إكوادور أنه ينبغي تعزيز الروابط بين مجلس الأمن والمحكمة وأن هناك حاجة إلى الاستعمال الكامل

منفذا للمسؤوليات المخولة له بموجب الميثاق. وينشئ القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) توازنا دقيقا يتيح للمحكمة ومجلس الأمن الوفاء بمسؤوليتهما بطريقة منسقة. ومن ثم فإن أي إحالة يقوم بها مجلس الأمن ينبغي أن تتفق بدقة مع نص وروح الميثاق، ومع نظام روما الأساسي بطبيعة الحال.

ومن الضروري إلقاء الضوء على الدور الذي قامت به المحكمة فيما يتعلق بمبدأ التكامل بدعم الإجراءات القضائية الوطنية قدر الإمكان. وتقتضي الأهداف المكرسة في نظام روما الأساسي أن يتحمل المجتمع الدولي ككل والمحكمة الجنائية الدولية مسؤولياتهما المشتركة من خلال التعاون ومن خلال تطبيق المبادئ التي تحكم هذا التعاون.

ويشكل مبدأ التكامل حجر الزاوية في هذا النظام. وهو لا يعمل فقط على تقرير متى يتعين تطبيق ولاية المحكمة، بل إن الأهم من ذلك أيضا، هو أن النظام الأساسي بمنحه الأفضلية للولاية القضائية الوطنية للدول الأطراف، يعزز النظم القضائية الوطنية. وترحب المكسيك بالتزام المحكمة الدقيق بمبدأ التكامل في عملها.

وثمة تطورات هامة أخرى جرت فيما يتعلق بعمل المحكمة، ينبغي أن تستمر لضمان أن تكون لدى المحكمة كل الوسائل التي تحتاج إليها لكي تضطلع بولايتها كاملة. واعتماد تدابير عملية تساعد على إتاحة حصول الضحايا على جبر الأضرار التي لحقت بهم بصورة فعالة وشاملة شرط لا بد منه لتحقيق التقدم نحو تعزيز النظام الذي أنشأته المحكمة. ونحن نهنئ المحكمة بالتقدم الذي حققته حتى الآن وبإنشاء الصندوق الاستئماني للضحايا. ونأمل أن ينتهي العمل في إصدار اللوائح التنظيمية بحلول الدورة المقبلة للجمعية العامة.

وقد قدمت المكسيك مساهمات طوعية للصندوق، وهي وإن تكن متواضعة فإنها تعبر عن التزام بلدي بتقديم

لن تكفل بمفردها قدرة البلد على التغلب على الصعوبات والضغوط.

أود أن أهنئ حكومة المكسيك على قرارها بالمصادقة على نظام روما الأساسي، وأود كذلك أن أسلط الضوء على ما يتوفر لدى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من رغبة والتزام تجاه هذه المسألة. لذلك نتعهد بدعم الجهود التي سيبذلها في المستقبل السفير برونو ستاغنو أوغارت، الممثل الدائم لكوستاريكا. وإننا متأكدون من أن مهارته وقيادته ستيسران لنا تحقيق تقدم جديد.

أخيراً، أود أن أعرب عن تقديري للأمير زيد بن رعد الحسين، ممثل الأردن، على عمله الرائع بصفته رئيساً لجمعية الدول الأطراف. إن الجهود القيمة التي ما فتئ يبذلها على مدى السنوات الثلاث الماضية فتحت أمامنا من دون شك سبيل المضي قدماً.

السيد ستاغنو أوغارت (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، السيد فيليب كيرش، على العرض البارِع الذي قدمه لنا عن عمل المحكمة أثناء العام الماضي. إننا واثقون بأن عرض التقارير من قبل رئيس المحكمة على الجمعية العامة سيصبح ممارسة منتظمة استناداً إلى مشروع القرار الذي سنعمده في غضون الأيام القليلة القادمة.

يشكل تأسيس المحكمة الجنائية الدولية أحد أكبر المنجزات التي حققها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة. وقد سدت المحكمة الفراغ الذي كان قائماً في القانون الدولي في ما يتعلق بمسؤولية الأفراد عن الأعمال الإجرامية التي تنتهك النظام القانوني الدولي. والمحكمة تعبر عن التزام كل الدول الثابت والنهائي بكفالة أن يمثل أمام العدالة أولئك الذين يسيئون إلى كرامة البشر وضمير المجتمع الدولي. وفي ذلك السياق، نرحب بحقيقة أن نظام روما الأساسي بلغ

للمصلاحيّة التي حولها نظام روما الأساسي للمجلس لكي يحيل إلى المحكمة الحالات المفرطة الخطورة.

ويولي بلدي أهمية خاصة لحالة الضحايا والاعتراف بحقوقهم. ومن الضروري تقديم التعاون الفعال من جانب الجميع لضمان إمكانية مشاركتهم في العمليات ذات الصلة، وضمان تلقيهم للدعم والحماية، وتمكينهم من التماس الجبر الذي يتجاوز التعويض المادي.

وأود في ذلك السياق أن أسلط الضوء على المساهمة القيمة التي يقدمها الصندوق الاستئماني للضحايا وأن أعرب عن الامتنان للعمل الرائع لأعضاء مجلس الإدارة، الذين مكنت جهودهم من دخول الصندوق مرحلة التشغيل الكامل. وتأمل إكوادور أن نتمكن، أثناء الدورة الرابعة لجمعية الدول الأطراف، من التوصل إلى اتفاق شامل وإقرار لوائح الصندوق الاستئماني.

إن بلدي مقتنع بأن مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ستساهم مساهمة هائلة في تعزيز السلام والأمن الدوليين. لذا فإننا نعتقد بأنه، بغية ضمان مستقبل المحكمة وأدائها لأعمالها بفعالية، فمن الضروري أن نحقق التقيد العالمي بنظام روما الأساسي والتطبيق التام له. وإذا ما أردنا أن نبني العالم الأفضل الذي نتوق إليه جميعاً، يجب علينا أن نشارك مشاركة كاملة في المؤسسات التي أنشأناها لذلك الغرض.

ويود بلدي أن يشدد على الحاجة إلى تعزيز الحوار مع جميع الدول، ومع عناصرها الفاعلة ذات الصلة ومع المنظمات المرتبطة بهذه المسألة. وينبغي أن لا ننسى أن التطبيق التام للنظام الأساسي من قبل أي بلد ومصادقته على اتفاق امتيازات وحصانات المحكمة يعتمدان بصورة أساسية على مستوى دعمه وتعاونيه. فالرغبة في المصادقة على الاتفاق

ومن الواضح أن المحكمة تنسق مباشرة مع ولاية المجلس لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وإن دور المحكمة كرادع ضد ارتكاب الفظائع وجرائم الحرب يستكمل على نطاق واسع عمل المجلس لكفالة احترام القانون الإنساني الدولي وتعزيز سيادة القانون. وفي ذلك السياق، يسرنا أن مجلس الأمن قد اتخذ في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ قراره ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، الذي أحال بموجبه الحالة في دارفور إلى المحكمة، استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق.

إن فعالية المحكمة في المستقبل ستعتمد على التعاون الذي تتلقاه من كل الدول ومن الأمم المتحدة. وإن التعاون من جانب الأمم المتحدة على المستوى التشغيلي في الميدان أساسي لتمكين المدعي العام، بموجب الولاية القضائية للمحكمة، من إجراء التحقيقات بطريقة فعالة في الجرائم المرتكبة. كما أن تعاون الدول ضروري سواء في تنفيذ أوامر إلقاء القبض أو في تيسير أداء المحكمة لمهامها في لاهاي.

لذلك أود أن أختتم ببيان بأن أهيب بجميع الدول أن تؤكد من جديد التزامها بالمحكمة الجنائية الدولية.

السيد دوارته (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي فيليب كيرش، على تقريره. إن عرضه المستفيض يقدم رؤية مفيدة عن أنشطة المحكمة وسيساعد بالتأكيد في كفالة أن تتمكن المحكمة الجنائية الدولية من أداء مهامها بفعالية.

إن عالمية نظام روما الأساسي وسلامته يجب أن تكونا الشغل الشاغل لأولئك الذين ساعدوا في إنشاء المحكمة. وفي ذلك الصدد، ترحب البرازيل بقرار الحكومة المكسيكية التصديق على نظام روما الأساسي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. والمكسيك عندما أصبحت الدولة الـ ١٠٠ الطرف في نظام روما الأساسي، فإنها لم تساعد في تقوية شرعية المحكمة فحسب، وإنما أيضاً في التأكيد على

معلماً تاريخياً بحصوله على ١٠٠ تصديق، بفضل إبداع المكسيك مؤخراً صك تصديقها القانوني.

المحكمة تمثل حقاً أداة عنيدة في مكافحة الإفلات من العقاب ورادعاً قوياً ضد ارتكاب الفظائع وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في المستقبل. وللمحكمة ١٨ قاضياً يتمتعون بأقصى درجات الكفاءة والزاهة والروح المهنية. وإن المدعي العام للمحكمة مشهور على نطاق العالم سواء بشجاعته أو بواقعيته القانونية والسياسية. والإستراتيجية التي ينفذها في قيادة مكتب المدعي العام تضمن أن المحكمة، بإقامتها العدل، ستساهم في إشاعة السلام والمصالحة في ما بعد الصراع. ومبدأ التكامل، الذي نص عليه نظام روما الأساسي، يضمن أن المحكمة لن تتصرف إلا - كملاذ أخير - عندما تعجز دولة ما عن محاكمة أولئك الذين يرتكبون أخطر الجرائم أو لا ترغب في محاكمتهم.

وفي ذلك الصدد، يسرنا جداً أن المحكمة بدأت بالفعل أنشطتها القضائية بإصدار أول أوامر بالقبض ضد قادة جيش الرب للمقاومة على ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في أوغندا. ونرحب أيضاً بالتقدم الذي أحرزه مكتب المدعي العام في إجراء التحقيقات والإعداد للمحاكمات الجنائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي دارفور، بجمع الأدلة الضرورية واستجواب الشهود المحتملين والضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، يسرنا أن يكون مكتب المدعي العام بصدد إعداد دراسات مفصلة عن سيع حالات مثيرة للاهتمام، بما في ذلك تقارير عن ادعاءات بارتكاب جرائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتقدر حكومتي على وجه الخصوص الاستعداد وحسن النية اللذين أظهرتهما أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في إحالة القضايا المحلية إلى الولاية القضائية لهذه الآلية القضائية الدولية الجديدة.

وعلاوة على ذلك، نرحب بحقيقة أن المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن يطوران بصورة متزايدة روابط وثيقة.

وأحقية المحكمة العالمية تتأصل جذورها في نظام التحقق والتوازنات الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من نظامها الأساسي. ويوفر ذلك النظام الضمانات اللازمة ضد احتمالات إساءة الاستعمال وسوء استخدام ولاية المحكمة لدوافع سياسية. وبهذا المعنى، يأسف وفدي لأن المحكمة، رغم التأييد الفائق، لم يرد ذكرها في الوثيقة الختامية لاجتماع ٢٠٠٥ العام الرفيع المستوى.

وأخيراً، إن البرازيل على ثقة بأن وجود المحكمة الجنائية الدولية في الجمعية العامة بصفة مراقب سيعزز التعاون بين المحكمة والأمم المتحدة.

السيد الحمود (الأردن): نبحث اليوم في تقرير المحكمة الجنائية الدولية، وهو الأول المقدم إلى الجمعية العامة بموجب الاتفاقية بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة. وهذا بمحد ذاته حدث مهم لأنه يشكل بداية التفاعل بين هذين الكيانين. بما يحقق الغايات المشتركة لهما، بما في ذلك حفظ الأمن والسلم الدوليين.

وقد أثبتت التجارب السابقة والأحداث التي شهدتها العالم على مر العقود الماضية أهمية إنشاء آليات فعالة لمحاربة أخطر الجرائم مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. إن مرتكبي هذه الجرائم كانوا دوماً على اعتقاد بأن أفعالهم ستمر دون حساب، وأن لديهم حصانة من العقاب نتيجة وضعهم أو نتيجة واقع دولي قد يسمح لهم بفعل ما يشاؤون. وهذا بدوره قد أدى إلى انتهاك حرمة الحياة والكرامة البشرية وأسهم في اشتعال الحروب واستشراء الفوضى في العديد من بقاع العالم. وخلال أكثر من ستين عاماً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت ردة الفعل الدولية محدودة على ارتكاب أخطر الجرائم. واقتناعاً من مجلس الأمن بأن عدم معاقبة مرتكبي هذه الجرائم يساهم في تهديد الأمن والسلم الدوليين، شكّل المجلس محاكم دولية

التزام منطقتنا بمكافحة الإفلات من العقاب. وقد انضمت إلى المحكمة حتى الآن جميع بلدان أمريكا اللاتينية، باستثناء أربعة منها. وهو إنجاز بارز في تاريخ هذه المؤسسة القصير ومصدر فخر لمنطقتنا. وترحب البرازيل أيضاً بانتخاب السفير برونزو ستانيو أوغرتيه رئيساً لجمعية الدول الأطراف لولاية ٢٠٠٥-٢٠٠٧. ولا شك في أن رئاسته المقتدرة ستكون أساسية للمحكمة في فترة عمل كثيف. وأود أيضاً أن أشكر الأمير زيد رعد بن زيد الحسين على إسهامه القيم عندما ترأس جمعية الدول الأطراف في الأعوام الثلاثة الماضية.

إن التحقيقات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ودارفور تشكل تطورات هامة للمحكمة. وفيما يتعلق بأوغندا، تعتبر البرازيل أن إصدار أولى مذكرات التوقيف يمثل خطوة هامة في مكافحة الإفلات من العقاب في ذلك البلد.

أما دارفور، فيود وفدي بصدها أن يرحب بالتدابير الأولية التي اتخذها المدعي العام مورينو - أوكمبو فيما يتصل بإحالة تقرير اللجنة الدولية للتحقيق إلى محكمتنا. والعدالة حاسمة الأهمية لإحلال السلام ووضع حد للعنف في دارفور. وأود أن أذكر بأن البرازيل امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، لأنه، على ما نرى، لم يمكن التغيير عن التزامنا الكامل بالمحكمة بصورة مناسبة في نص القرار. غير أن البرازيل ما فتئت تؤيد سلطة المحكمة الجنائية الدولية بصفتها المؤسسة الجنائية الدولية الوحيدة المقبولة لمعالجة الحالة في دارفور.

كانت الإحالة خطوة تاريخية في مجال قانون الجنايات الدولي؛ ومما ستكون له أهمية مماثلة نتيجة التحقيقات وإقامة العدل. إننا نكرر تأييدنا التام للمحكمة الجنائية الدولية أثناء التحقيقات، وسنتابع عن كثب تقارير المدعي العام إلى مجلس الأمن، عملاً بأحكام القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

ويرحب الأردن بتقرير المحكمة المقدم إلى الجمعية. وبما يشمل بإيجاز من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في فترة زمنية قصيرة، بما فيها إنشاء المحكمة وانتخاب قضاها وتشكيل أقسامها وغرفها. كما يُعرب الأردن عن تقديره للجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام منذ انتخاب أعضائه في رسم سياسات التحقيق والادعاء والبدء في تنفيذها. ونأخذ علماً بتشكيل مجلس التنسيق بين رئاسة المحكمة والمدعي العام ومسجل المحكمة، ونؤكد أهمية دور هذا المجلس في سلاسة عمل أجهزة المحكمة وتطوير خططها الاستراتيجية. كما نعتبر تشكيل المحكمة لآليات رقابة داخلية أمراً أساسياً في الحرص على شفافية العمل وتعزيز الثقة بقدراتها.

ويؤكد الأردن على دعمه المتواصل للمحكمة الجنائية الدولية لإيمانه بالأهداف التي أنشئت من أجلها، وعلى وجود محكمة جنائية دولية تؤدي وظائفها وفعالة وذات نظام أساسي مطبق فيه مصلحة وطنية أردنية.

وختاماً، يرحب الأردن بتصديق المكسيك على ميثاق روما الأساسي، وندعو جميع الدول التي لم تقم بالانضمام إليه أو التصديق عليه إلى القيام بذلك.

السيد كالوديروفيتش (صربيا والجبل الأسود)
(تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي فيليب كيرش، على عرضه لتقرير المحكمة اليوم (A/60/177).

تؤيد صربيا والجبل الأسود تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

وترحب صربيا والجبل الأسود بتقرير المحكمة الجنائية الدولية بوصفه خطوة هامة في تطور القانون الدولي، بعد المعلم التاريخي الذي يشكله دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ. كما نرحب بانضمام المكسيك إلى نظام روما

مخصصة في حالات محدودة. وقد حققت هذه المحاكم نجاحات مميزة في تقديم المتهمين إلى العدالة ومحاکمتهم. إلا أن قرارات تشكيل هذه المحاكم ودعمها كانت في الأساس سياسية وانتقائية. وبات واضحاً في السنوات الماضية ضرورة إنشاء كيان قضائي مستقل يكون شاملاً في ولايته واختصاصه، ويعكس هدف جعل الجميع خاضعين للقانون، بغض النظر عن الاعتبار السياسية التي تعيق سير العدالة الدولية.

وهذا ما نأمل أن يتحقق بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي تضمن قواعدها، بما فيها نظام المحكمة الأساسي وقواعد الإجراء والإثبات، محاكمات عادلة وحقوق للمتهمين والدفاع ذات معايير دولية عالية. كما أن قدرة الجني عليهم على المطالبة بالتعويض من جهاز قضائي دولي تمثل سابقة لم تتحقق من قبل في تاريخ العدالة الدولية، حيث كان الاعتماد على المطالبة في إطار المحاكم الوطنية أو من خلال تسويات جماعية غير قضائية، وما يترتب على ذلك من خسارة للحقوق.

كل ذلك يدعونا إلى دعم هذه المحكمة لكي تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها. فإذا ما توافرت الإمكانيات لها، يمكن للمحكمة أن تُخضع مختلف الحالات التي تدخل في اختصاصها لسيادة القانون، وتساهم في ردع ارتكاب الجرائم الدولية وفي احترام القانون الدولي الإنساني والحد من الحروب. إن إعطاء المحكمة الفرصة للقيام بذلك وإزالة العوائق التي قد تواجهها معيار مهم لقياس مدى جدتها في العمل على تفعيل سيادة القانون. والتعاون بين المحكمة والأمم المتحدة سيسهل عمل المحكمة ويسرع سير العدالة وهو لا يتعارض مع حقيقة استقلال هذين الكيانين. ويسري نفس الشيء على التعاون مع الدول، الذي من شأنه المساهمة في قدرة المحكمة على ممارسة اختصاصها وتنفيذ أحكامها وقراراتها.

لقد برهنت محكمة منطقة بلغراد وغرفتها لجرائم الحرب ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب عن كفاءة مهنية وتقنية في معالجة أكثر الحالات تعقيدا، تبعا لمعايير العدالة الدولية. علاوة على ذلك، أعربت محكمة منطقة بلغراد عن استعدادها للمساهمة في إنشاء قاعدة بيانات تجمع كل القرارات القضائية والحالات التي تنتمي إلى صميم القانون الجنائي الدولي، أي جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وتؤيد صربيا والجبل الأسود مواصلة تعزيز القدرة المؤسسية للمحكمة الجنائية الدولية وأنشطتها وستواصل ذلك بصفقتها طرفا في نظام روما الأساسي وعضوا في المكتب الحالي لاجتماع الدول الأطراف. وستستمر في تقديم الإسهامات عبر عمل مجموعة البلدان التي تشاطر نفس الأفكار تلك، المعروفة بأصدقاء المحكمة الجنائية الدولية. ونحن نؤمن بأن السبيل الوحيد لزيادة تطوير أنشطة المحكمة الجنائية الدولية وقدرتها المؤسسية هو الزيادة في تعاون ودعم كل الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وكل أعضاء الأمم المتحدة، بغية ضمان أن تصبح المحكمة مقبولة على الصعيد العالمي.

السيد مكيفور (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): لقد شهدت هذه السنة مرة أخرى تطورات هامة تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية. إننا نرحب بالمكسيك بوصفها الدولة العضو المائة التي تنضم إلى نظام روما الأساسي ونوجه إليها أحر التهاني، وكذلك إلى الجمهورية الدومينيكية وكينيا على انضمامهما إلى الكفاح الرامي إلى وضع حد للإفلات من العقاب.

وحقيقة أن أغلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أصبحت الآن دولا أطرافا في نظام روما الأساسي تبرز المساهمة الحاسمة التي ستقوم بها المحكمة في تحقيق هدفنا

الأساسي بوصفها الدولة المائدة الطرف فيه، والملتزمة حقا بالقيم العالمية لأهداف النظام الأساسي النبيلة.

كما نرحب ترحيبا خاصا بإصدار الدائرة التمهيدية الثانية الأوامر بإلقاء القبض على خمسة قادة بارزين في جيش الرب للمقاومة، لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في أوغندا. كما نتظر اتخاذ تدابير إضافية بشأن هذه الحالة، فضلا عن الحالتين الأخريين المتعلقتين بالحوادث المأساوية التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي إقليم دارفور في السودان. ونرحب بإحالة مجلس الأمن ملف دارفور إلى المحكمة، ونعتبرها خطوة هامة في اتجاه جعل المحكمة الجنائية الدولية خادمة للعدالة الجنائية الدولية. ونبقى مستعدين لدعم كل الجهود الرامية إلى ضمان إحالة مرتكبي أفظع الجرائم المعروفة لدى البشرية حاليا إلى العدالة. ولهذا، نؤمن بأن الدورة المقبلة لاجتماع الدول الأطراف ستضطلع بدور هام في تسهيل تطور المحكمة بوصفها حجر زاوية للعدالة ولحماية القيم الأساسية التي نشترك فيها كلها. ولا يمكن التخلي عن ذلك الدور، وليس لأي كان الحق الأدبي في إنكار ذلك.

إن صربيا والجبل الأسود تعتز بكونها من ضمن الذين أوجدوا مؤسسة عقدت عليها آمال كبيرة لجعل العالم أكثر عدلا وأفضل مكانا. وذلك الإحساس بات قويا في بلدي بشكل خاص عقب آفة الحروب والفظائع المدمرة التي ارتكبت على أراضي يوغوسلافيا السابقة، وكذلك التجارب المتعلقة بالمحكمة المخصصة للأمم المتحدة. وسنبذل ما في وسعنا لاحترام الالتزامات الدولية المترتبة على نظام روما الأساسي ونعلي شأنها، بغية ضمان التنفيذ الكامل لكل القرارات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية في نظامنا القانوني المحلي. وهذه العملية مستمرة عبر أحكام الميثاق الدستوري للاتحاد ذات الصلة وغير تعديل القوانين الوطنية.

أطرافاً في نظام روما الأساسي - بغية رعاية المحكمة وضمن بقائها آلية قضائية مسؤولة وفعالة.

وما زالت نيوزيلندا تؤمن بأن الاختبار الحقيقي الذي يواجه المحكمة الجنائية الدولية هو التدابير التي تتخذها. إننا نبقى ملتزمين التزاماً راسخاً بالمحكمة، وسنواصل العمل مع الآخرين لضمان أن تبقى الفرصة متاحة أمامها للاضطلاع بولايتها. وإننا على ثقة من أن الوقت سيبين على أن المحكمة الجنائية الدولية جديدة بثقتنا.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلامي بالإعراب عن اعتراف النرويج بالعمل التحضيري المتواصل الذي قامت به المحكمة الجنائية الدولية خلال السنة الماضية. لقد تابعنا عن كثب انتقال المحكمة من مرحلة إنشائها إلى مرحلة بدء الأعمال المتعلقة بالادعاء العام والأعمال القضائية. واكتملت الهياكل الأساسية اللازمة لقيام المحكمة بإجراءاتها الأولية، وأصبحت المحكمة تعمل بشكل كامل. وتمثل هذه الإنجازات الهامة معلماً آخر على طريق إقامة العدالة الجنائية الدولية، ومن ثم تحفيز الدول على القيام بواجباتها نحو تقديم الأشخاص الذين ارتكبوا فظائع جماعية للعدالة.

وترحب النرويج بأول تقرير سنوي تقدمه المحكمة الجنائية الدولية للجمعية العامة، وفقاً لاتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. وإننا نشكر القاضي فيليب كيرش رئيس المحكمة على عرضه للتقرير، الذي يشرح هذه الإنجازات.

وتلاحظ النرويج، بوصفها بلداً مخلصاً لرسالة المحكمة الجنائية الدولية، مع الارتياح، أن أكثر من نصف الأعضاء في الأمم المتحدة أصبحوا الآن أطرافاً في نظام روما الأساسي وهو ليس بالإنجاز الهين، إذ لم تمض سوى ثلاث سنوات فحسب على إنشاء المحكمة، وهما نحن نرحب الآن

المشارك المتمثل في تعزيز الأمن والعدل وسيادة القانون. ولهذا فإن نيوزيلندا تواصل دعم الجهود الرامية إلى إضفاء الصبغة العالمية على نظام روما الأساسي، ونهيب ببقية الدول أن تحذو حذو من اكتسبوا العضوية مؤخراً.

لقد حثت نيوزيلندا مجلس الأمن في العام الماضي على الاعتراف بدور محكمة العدل الدولية - إذا اقتضت الظروف ذلك - لضمان عدم إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من يد العدالة. وترحب نيوزيلندا بإحالة الحالة في دارفور إلى المحكمة في آذار/مارس من العام الماضي. كما نرحب بالمثال الذي أعطته أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى بإحالة حالاتها الخاصة إلى المحكمة. وإننا مسرورون لكون المدعي العام شرع في التحقيقات بشأن كل حالة من هذه الحالات، ونرحب بإصدار الأوامر الأولى بإلقاء القبض على خمسة قادة بارزين في جيش الرب للمقاومة.

ويسر نيوزيلندا أن العمل المتعلق بالجرائم العدوانية يحرز تقدماً جيداً. ونحث الدول على المشاركة بنشاط في ذلك العمل الذي يشكل العنصر الأساسي في ولاية المحكمة.

وبالرغم من تلك المنجزات، تقرر نيوزيلندا بأن المحكمة مازالت تواجه تحديات. ففي الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي، كان عدم الإشارة إلى الالتزام بوضع حد للإفلات من العقاب أو إلى أي اعتراف بالمساهمة الكبيرة للمحكمة الجنائية الدولية في تحقيق ذلك الهدف بمثابة صمت يحمل مغزى. وبينما نتفهم صدق تلك الدول القليلة التي لديها تحفظات إزاء محكمة العدل الدولية، نرى أن نظام روما الأساسي يتضمن مجموعة شاملة من الزواجر والضوابط للحماية من الشطط. ولهذا، بينما نحترم قرار الدول التي أزمعت على ألا تصبح أطرافاً، نطلب منها أن تولي نفس القدر من الاحترام لحقوق الدول التي اختارت أن تصبح

الإطلاق يمكن أن تتجاوز مجموع حصيلة الجهود المستثمرة فيها.

وإننا نلاحظ مع الارتياح الشديد تطور العلاقات بين المحكمة الجنائية الدولية وبين الأمم المتحدة في سعيهما إلى تحقيق هدفهما المشترك وهو استقرار السلم والأمن الدوليين.

واسمحوا لي بأن أكرر التأكيد على التزام النرويج الصارم الدائم بنظام روما الأساسي وبالمحكمة الجنائية الدولية بوصفها أداة فعالة، وموثوقا بها ومسؤولة عن تحقيق العدالة، نأمل أن تحظى بدعم جميع الدول. وفي اعتقادنا أن من صالح جميع الدول على المدى الطويل، بغض النظر عن حجمها أو المنطقة التي تنتمي إليها أو توجهها السياسي، أن تعمل على تعزيز حكم القانون. وليس ذلك تعبيرا عن نهجنا المنسق نحو تحقيق السلم الدائم والمصالحة من خلال العدل فحسب، بل هو أيضا، في اعتقادنا، تقييم واقعي لمتطلبات عالم اليوم المترابط.

السيد موكونغو نغاي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): بعد مرور أكثر من خمس سنوات على احتلال الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو الاحتلال الذي اتسم بالانتهاكات الجسيمة المنظمة والواضحة للقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي وبالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، مما أدى إلى وفاة أكثر من ٤ ملايين شخص من مواطني بلدي، ما برح حكم القانون يشكل تحديا أساسيا لمساعدتنا من أجل كسر دائرة العنف، ووضع حد للإفلات من العقاب، والتصدي للأسباب الجذرية للصراعات وإرساء الأسس لإقامة مجتمع ديمقراطي حقا في بلدي.

ومع النهاية الوشيكة لمرحلة الانتقال السياسي الجارية، يمكن أن تحال هذه الصورة القائمة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مخلفات القرن العشرين - ذلك القرن

بالدولة الطرف رقم ١٠٠ - وهي المكسيك. وفي الوقت نفسه، تأمل النرويج أملا قويا في أن يواصل عدد الدول الأطراف الارتفاع بنفس المعدل حتى نحقق الالتزام العالمي.

لقد اتخذت خلال السنة الماضية خطوات هامة لتشغيل المحكمة. وتضمنت المعالم البارزة قرار المدعي العام البدء في إجراء تحقيقات في أوغندا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإحالة مجلس الأمن لحالة دارفور إلى المحكمة؛ والبدء في إجراء تحقيقات هناك أيضا.

إن تلك خطوات هامة حقا. ولكن المحكمة الجنائية الدولية ستكون بحاجة إلى تعاون الدول في هذه المجالات وفي غيرها، على النحو الذي أبرزه التقرير المعروض علينا وأبرزه رئيس المحكمة. ولذلك تدعو النرويج جميع الدول والشعوب إلى التعاون مع المحكمة. ولا ينبغي لنا أن نسمح لمرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب أن يفلتوا من العقاب.

ونحن نؤكد على أن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكنها العمل على نحو فعال دون الحماية التي يوفرها اتفاق امتيازات وحصانات المحكمة. وكانت النرويج أول بلد يصدق على الاتفاق - في تعبير ملموس عن الأهمية التي نوليها لقيام المحكمة بعملها بصورة فعالة وتعزيز أهدافها. ونحن ندعو جميع الدول الأطراف الأخرى إلى التصديق على الاتفاق بأسرع ما يمكن أو الانضمام إليه. وهو أمر يتسم بأهمية خاصة نظرا لأن المدعي العام يعكف بالفعل على إجراء ثلاث تحقيقات مختلفة.

ولهذا فإننا ننتظر استئناف الدورة الرابعة لجمعية الدول الأطراف في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر بأمل كبير. وتحث النرويج كل الدول على اغتنام هذه الفرصة لبذل جهود مشتركة من أجل النهوض بتطوير هذه المؤسسة العالمية، آخذين في الاعتبار أنه لا توجد مؤسسة على

الكونغو الديمقراطية. وقد تحول هذا الحدث إلى عامل لإشعار الناس بالاطمئنان الشديد، وهم الذين أضرّوا بشدة من جراء الحرب فأصبحوا مقتنعين الآن بأنه ما أن تمضي المحكمة في عملها، فإن أولئك الذين يرتكبون المذابح ضد السكان المدنيين في انتهاك شديد لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، علاوة على كل الذين يخططون لتكرار أعمالهم المأساوية الاستغلالية بارتكاب مثل هذه الجرائم، سيعرفون أن هذه الجرائم لن تمضي دون عقاب.

ألحقت الحرب في بلدي أضرارا هائلة بالسكان المدنيين، الذين دفعوا ثمنًا غاليا لها. وفي هذا السياق، فإن مساعدة الضحايا، كما أكد الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة (A/2004/616) الصادر في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ على إقرار العدالة واستعادة حكم القانون أثناء فترة الانتقال، يقتضي منا وضع خطط للتعويض مدروسة جيدا تكفل إعمال العدالة لا بالنسبة للمذنبين فحسب، وإنما بالنسبة لمن جعلهم مرتكبو الجرائم يعانون.

وهذا الموضوع أكبر شاغل للضحايا، الذين يأملون في الحصول على الجبر اللازم عن طريق إجراءات المحكمة، ويأملون في استعادة ممتلكاتهم والحصول على تعويض مساو للخسائر التي ألحقت بهم، وخاصة منذ أن أصبح من المسلّم به أن المحكمة نفسها يمكن أن تحدد مبلغ الجبر دون أن يقدم الضحية طلبا صريحا في هذا الصدد حيث تفترض المحكمة أن الضحية في وضع لا يسمح له بأن يفعل ذلك.

وبالرغم من كل القرارات التي اتخذت بالفعل، يرى وفدي أن المحكمة لا يمكن أن تكتسب مكانتها المرموقة إلا عندما تلي تطلعات الشعوب التي تعيش في أقصى أنحاء العالم والتي عانت بشدة وتتنوق إلى تحقيق العدالة. وبطبيعة الحال، فإن الشعب الكونغولي يعقد آمالا كبيرا على المحكمة. ولكن من المهم التأكد من أن السكان يدركون الحدود التي تخضع لها إجراءات المحكمة، لأسباب واضحة. وهذه

المطلّح بالإبادة الجماعية، والترحيل والمذابح، بما في ذلك عدد كبير من جرائم الدولة، ولكنه قرن شهد مع ذلك بزوغ حلم قديم العهد بالعدالة العالمية، بإقرار نظام روما الأساسي، ودخوله حيز النفاذ، وانتخاب القضاة، وافتتاح المحكمة وانتخاب مدع عام لها.

واليوم، مع قيام المدعي العام بفتح أول التحقيقات، بما في ذلك قضية دارفور المحالة إليه من مجلس الأمن وإصدار أول لوائح اتهام ضد خمسة من كبار المسؤولين في جيش الرب للمقاومة، فإن المحكمة لم تدخل مرحلة العمل فحسب، وإنما اجتازت أيضا مرحلة حاسمة في مسارها نحو العالمية بالتصديق رقم مائة من جانب المكسيك على النظام الأساسي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

ويرحب وفدي بنشاط المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام، الذي منذ أن أعلن عن قراره ببدء المحكمة الجنائية الدولية في إجراء استجواب أولي للحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أطلقت مبادرات عديدة لمساعدة بلدي في جهودها لاستعادة حكم القانون وسلطة الدولة، التي أضعفتها سنوات الحرب.

وإننا نرحب بالطبيعة الديناميكية للمحكمة الجنائية الدولية، التي خصصت جلسة استماع إجرائية - وهي الجلسة المعروفة جيدا بجلسة الاستدعاء أي استدعاء المتهم وسماعه للجريمة قبل توجيه الاتهام - في التحقيق الذي يجريه المدعي العام في الجرائم التي ارتكبت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك في سياق التحري الجاري المتعلق بالجرائم المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه أول جلسة استماع في تاريخها تخصص لمضمون القضية.

وقد بدأ التأثير الرادع للمحكمة الجنائية الدولية يصبح محسوسا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإعلان المدعي العام عن أول تحقيق تجريه المحكمة في أراضي جمهورية

ستكون استنتاجاته مفيدة في استكمال الفقرة ٢ من المادة ٥ من النظام الأساسي، والتي تنص على أن المحكمة ستمارس ولايتها القضائية إزاء جريمة العدوان لدى اعتماد حكم بموجب المادتين ١٢١ و ١٢٣ اللتان تُعرِّفان الجريمة والظروف التي تختص فيها المحكمة بممارسة ولايتها القضائية بخصوص تلك الجريمة.

وإذ أكد مرة أخرى عزم وفدي على ضمان احترام سلامة النظام الأساسي للمحكمة، فإنني أدعو الدول التي لم تنضم إلى المحكمة الجنائية الدولية بعد أن تفعل ذلك، بما يضمن عالمية كفاحنا ضد الإفلات من العقاب.

ذوختاماً، أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي فيليب كيرش، على تقريره الوافي والمفيد للغاية، وأؤكد له تعاون وفدي الكامل في إطار العلاقات بين بلدي والمحكمة.

السيد فنافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية على عرضه التقرير الأول للمحكمة (A/60/177) في الجمعية العامة. وإننا نشعر ببالغ الارتياح إزاء التقدم الكبير الذي أحرزته المحكمة. فقد أحالت دول ثلاث ومجلس الأمن قضايا إلى المحكمة، وثلاث من هذه القضايا قيد التحقيق من قبل المدعي العام. كما صدرت أولى لوائح الاتهام، والمدعي العام يتابع عدداً من الحالات الأخرى. تلك إنجازات تاريخية حقاً تؤكد على دور المحكمة في إطار جهودنا المتعددة الأطراف من أجل وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة لأشد الجرائم خطراً على الإنسانية: الإبادة الجماعية والجرائم التي ترتكب ضد البشرية وجرائم الحرب. وهي أيضاً ثمرة العمل الاحترافي والمتفاني من قبل كبار المسؤولين والموظفين في جميع فروع المحكمة، الذين يمثلون كل مناطق العالم ويجلبون إلى المحكمة مختلف التقاليد القانونية.

الأسباب تتراوح ما بين تطبيق مبدأ التكامل أو مبدأ عدم انطباق النظام الأساسي بأثر رجعي، وبين متوسط المدة التي يستغرقها التحقيق الذي يمكن أن يمتد من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات في حين أن المحاكمة ذاتها قد تستغرق من سنة إلى ثلاث سنوات.

وعلى أي حال، فالمهم هو توفير المعلومات الموضوعية للشعب الكونغولي عن القواعد الأساسية للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وعن نظامها الداخلي ونظام جمع الأدلة. وينبغي أن يتم ذلك من خلال حملات للتوعية، وحلقات عمل، واجتماعات علمية، بحيث يمكن للناس، بعد أن يعرفوا الحقوق المخولة لهم، أن يحددوا مطالباتهم بناء على معرفة تلك الحقوق.

وفي ذهني بصفة خاصة حق الضحايا في المشاركة في كل مراحل المحاكمات أمام المحكمة الجنائية الدولية من أجل الإعراب عن آرائهم والتقدم بطلباتهم بشأن رد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل والجبر.

ولهذا السبب تحديداً، يحث وفدي على ضرورة أن يُمثّل الخبراء القانونيون الذين يعملون لحساب المحكمة المناطق المعنية بالتحقيقات التي تجريها المحكمة تمثيلاً واسعاً.

وحيث أنه قد استقر الرأي على أن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكن أن تحل محل العدالة الوطنية، فإن اللجوء إلى ولاية المحاكم الوطنية سيظل هو القاعدة، وفقاً لمبدأ التكاملية. ولهذا السبب، فإن مشروعنا بقانون لتنفيذ نظام روما الأساسي كان موضع دراسة مفصلة في مجلس الوزراء، الذي قدمه إلى البرلمان لإقراره. ولهذا السبب أيضاً فإن العملية الجارية لإصلاح نظامنا القضائي تستحق الدعم والاهتمام من الهيئات الدولية بشكل خاص.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أذكّر باهتمام وفدي بمناقشات الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، الذي

باقترحات بشأن تعريف جريمة العدوان إلى المؤتمر الاستعراضي، لأنه قد تم الاتفاق بالفعل على أن العدوان يقع في عداد أخطر الجرائم التي تسبب القلق للمجتمع الدولي برمته. وهذا الاهتمام المتزايد قد سمح بإنشاء فريق عامل افتراضي غير رسمي يُعنى بجريمة العدوان، ليكون بمثابة منتدى مفتوح لتبادل الآراء خارج إطار الاجتماعات المنتظمة أو التي تتخلل الدورات بشأن ذلك الموضوع الذي يشكل صعوبة من الناحية القانونية. ونتطلع إلى استمرار مناقشتنا في هذا الشأن مع كل الوفود المهتمة.

ونرحب ترحيباً حاراً بكون المكسيك قد أصبحت الدول الطرف المائة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يقرب المحكمة خطوة أخرى من العالمية. ونحن على ثقة من أنه سيعقب ذلك مزيد من التصديقات قريباً، ونشجع كل الدول التي لم تنضم إلى نظام روما الأساسي بعد أن تفعل ذلك وأن تنضم إلى جهودنا من أجل ترجمة عبارة "لن يتكرر بعد الآن" - التي انتشرت على ألسنة العامة منذ الحرب العالمية الأولى - إلى عمل. ولأن المحكمة قد بدأت العمل الآن وبات بمقدورنا أن نبدأ بتقييم أداؤها، فينبغي أن يكون ذلك حافزاً جديداً للدول على النظر في اتخاذ هذا الإجراء.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): مثلما ذكر كثير من زملائي، فمنذ بضعة أيام، أصبحت المكسيك الدولة الطرف المائة في نظام روما الأساسي، وهي علامة بارزة أخرى في الحملة من أجل التصديق العالمي على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. لقد انضمت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الآن إلى الكفاح ضد الإفلات من العقاب عن أخطر الجرائم التي تقع تحت طائلة القانون الدولي. ونهنئ المكسيك بحرارة على اتخاذ تلك الخطوة الهامة، كما نهنئ الجمهورية الدومينيكية وكينيا،

لقد خرجت المحكمة الجنائية الدولية إلى حيز الوجود من رحم الأمم المتحدة. ولكن ها هو الوليد قد شب عن الطوق اليوم، وغداً شريكاً للأمم المتحدة. ولا بد أن تواصل المحكمة والأمم المتحدة تقوية شراكتهما، لاسيما من خلال العمليات الميدانية، على أساس اتفاق العلاقة الذي اعتمد قبل عام مضى، علاوة على الترتيبات المحددة. وإلى جانب ذلك، يكتسي التعاون مع الأمم المتحدة وتلقي الدعم منها أهمية خاصة بالنسبة للحالات التي يحيلها مجلس الأمن إلى المحكمة. وتقع على عاتق المؤسستين، وكل الدول المعنية، مسؤولية متقاسمة للتعاون من أجل إحراز تقدم في الإجراءات. فالمحكمة الجنائية الدولية لا يمكن أن تنجح وحدها.

وخبرة الماضي تبين لنا الأهمية البالغة للعدالة الانتقالية في عمل الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع. لذلك، فلا غنى عن الشراكة الفعالة مع المحكمة. وفي الوقت نفسه، بالطبع، فإن هدفنا الرئيسي لا بد أن يتمثل في منع أخطر الجرائم من أن ترتكب، وفي هذا الصدد، تشكل المحكمة أداة فريدة علينا أن نستفيد بها.

وليختنشتاين ما فتئت تدعم المحكمة منذ البداية وسوف تستمر في ذلك ما أمكن. وقد صدقنا على نظام روما الأساسي وعلى الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات، واعتمدنا التشريعات اللازمة للتنفيذ.

وفي إطار جمعية الدول الأطراف، ثمة أولوية هامة تتمثل في العمل بشأن تعريف جريمة العدوان. والفريق العامل المعني - الذي أتشرف بترؤسه - يسعى جاهداً من أجل وضع اقتراحات محددة بحلول عام ٢٠٠٨. ونلاحظ مع الارتياح الكبير ذلك الاهتمام المتزايد بالعمل في هذا الشأن، والمفتوح أمام الدول كافة وليس أمام الدول الأطراف في نظام روما الأساسي فحسب. ومن الأهمية بمكان أن يضطلع الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان بولايته وأن يتقدم

اختارت أن تصبح أطرافاً فيه، واحترام حقها أيضاً في تعزيز المحكمة وضمان استمرار كونها آلية قضائية مسؤولة وفعالة.

في الختام نحث جميع الدول على المساعدة على تعزيز هذه المؤسسة التي تتصدر حملة مكافحة الإفلات من العقاب. ومن خلال هذا الدعم سنسهم في ترسيخ ثقافة المحاسبة على أخطر الجرائم في العالم، وسنسهم في نهاية المطاف في الاحترام العالمي للإنسانية المشتركة التي تربطنا جميعاً.

السيد بيلي (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أستراليا بأول تقرير من رئيس المحكمة الجنائية الدولية إلى الجمعية العامة. وأستراليا بوصفها مؤيدة قوية للمحكمة وملتزمة بها، فإنها ترحب بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في العام الماضي، ومنذ نشأتها في الحقيقة.

وشأن شأن متكلمين عديدين سبقوني، أشارك في تهنئة المكسيك لأنها أصبحت الدولة الطرف المائة في نظام روما الأساسي. وترحب أستراليا أيضاً بالجمهورية الدومينيكية وكينيا، اللتين أصبحتا خلال العام الماضي من الدول الأطراف في النظام الأساسي.

لقد قدم القاضي كيرش تقريراً وافياً عن التقدم الذي أحرزته المحكمة في التحقيقات والتحضيرات للمحاكمات المتعلقة بالحالات المعروضة عليها حالياً. والحالات المعروضة آخذة في التزايد. ولقد بدأت التحقيقات بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والسودان. وإن المحكمة ترصد أيضاً ثماني حالات أخرى، بما فيها كوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وتجدر الإشارة بالمحكمة على التحقيقات التي تجريها، والتي تدرك أستراليا أنها تشكل تحديات فريدة على أرض الواقع. ونرحب على وجه الخصوص بصور خمس لوائح اتهام بحق أفراد مشتبه بتورطهم في جرائم خطيرة في شمال

اللتان انضمتا إلى الدول الأطراف في نظام روما الأساسي خلال العام المنصرم.

(تكلم بالفرنسية)

كثيراً ما ترتكب جرائم الحرب والجرائم ضد البشرية والإبادة الجماعية مع إفلات مرتكبيها من العقاب بشكل سافر. وتقدم مرتكبي الجرائم الخطيرة إلى العدالة عنصر هام في عملية السلام والمصالحة طويلة الأجل في كل الصراعات، ونناشد كل الدول دعم عمل المحكمة في هذا الشأن.

ويسعدنا أن نلاحظ التقدم الكبير الذي أحرزته المحكمة في غضون سنوات قليلة من العمل. فقد لجأت إليها بالفعل ثلاث دول: أوغندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وجمهورية الكونغو الديمقراطية في آذار/مارس ٢٠٠٤، وجمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وكوت ديفوار، التي لم تصبح طرفاً في نظام روما الأساسي بعد، قد أعلنت أنها ستسمح للمحكمة بممارسة ولايتها القضائية فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة ذات الشأن الدولي التي ربما ارتكبت على أرضها بعد محاولة الانقلاب التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ثمة علامة بارزة أخرى في مسيرة المحكمة هي إحالة مجلس الأمن إليها بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ الحالة في دارفور، السودان. وقد بدأ المدعي العام التحقيقات الرسمية في كل من هذه الحالات، وأصدرت المحكمة مؤخراً أول أوامر الاعتقال ضد خمسة من الأعضاء الكبار في جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا. ولا يوجد، برأينا، ما تخشاه الدول من المحكمة الجنائية الدولية، التي لديها ضمانات صارمة للحماية من التحقيقات أو المحاكمات العنيفة. ورغم أننا نحترم حقوق الدول التي قررت ألا تصبح أطرافاً في نظام روما الأساسي، فإننا نطالب باحترام مماثل لحقوق الدول التي

أوغندا، ونتطلع إلى البت في لوائح الاتهام تلك في المستقبل القريب.

وتعتقد كينيا أن نجاح المحكمة سيعتمد على الدعم من أغلبية كبيرة من أعضاء هذه المنظمة. ورغم أن خطى التصديق كانت بطيئة فإننا واثقون بأن المحكمة عندما تدخل في مرحلتها القضائية سيكون لعملها قدر أكبر من الفهم والتقدير، بما يفرضي إلى مشاركة أوسع. ويسعدنا أن نلاحظ أن عدد الدول الأطراف يبلغ الآن ١٠٠ دولة. ولقد وصف القاضي كيرش اليوم بدقة انضمام المكسيك باعتباره منعطفًا تاريخيًا. ونحن نرحب بذلك الحدث الهام.

ويسعدني أيضًا أن أشير إلى أن كينيا كانت قد استكملت في أوائل هذا العام العمليات الوطنية المطلوبة للتصديق على النظام الأساسي وأودعت صك تصديقها في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، وأصبحت حينذاك الدولة الطرف الثامنة والتسعين. وقد شرعنا الآن في سلسلة من المشاورات الوطنية مع أصحاب المصلحة المعنيين لتعجيل التطبيق المحلي للنظام الأساسي. وفي هذا الصدد، نشرت الحكومة مشروع قانون الجرائم الدولية، الذي سيعين، ما أن يتم سنه بقانون، التطبيق الكامل على الصعيد المحلي لأحكام النظام الأساسي.

وتشيد كينيا بالمحكمة على التقدم الكبير الذي أحرزته في أنشطتها القضائية. ونلاحظ بارتياح أن مكتب المدعي العام يواصل تحقيقاته في حالي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. إن إصدار أوامر الاعتقال الأولى المتعلقة بجيش الرب للمقاومة هو تطور مرحب به حقًا. وبالنظر إلى الصورة المروعة للأعمال الوحشية التي رسمها اليوم ممثل أوغندا، ما كان لتلك الخطوة الحاسمة أن تأتي في وقت أنسب.

نلاحظ أيضًا أن مكتب المدعي العام قد بدأ التحقيقات في حالة دارفور، عقب إحالة مجلس الأمن الحالة

أوغندا، ونتطلع إلى البت في لوائح الاتهام تلك في المستقبل القريب.

وتعتقد أستراليا، مثل غيرها، بأن من الملائم أيضًا اغتنام هذه الفرصة لإعراب عن التقدير لقرار مجلس الأمن القاضي بإحالة الحالة في دارفور، بقراره ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها. ولقد كان ذلك قرارًا هامًا يعترف بالمحكمة بوصفها أداة هامة في معالجة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية. ويعترف القرار أيضًا بالدور الذي يمكن للمحكمة أن تؤديه ضمن الاستراتيجيات الأوسع نطاقًا لمعالجة قضايا السلم والأمن.

إن إحالة الحالة في دارفور إلى المحكمة يبرهن أيضًا على التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. وترحب أستراليا بذلك التعاون وتعرب عن أملها وتوقعها بأن يستمر هذا التعاون.

السيد أمولو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن

أعرب عن امتناني للقاضي فيليب كيرش، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على عرضه البليغ والواضح لأنشطة المحكمة خلال العام الماضي. ويشيد وفدي به وبمسؤولي المحكمة الآخرين على الطريقة المنسقة والمنهجية التي نقلوا بها المحكمة من مرحلة التشكيل الأولى إلى مرحلة التشغيل الحالية، وهي مرحلة تركز على أنشطتها القضائية الأساسية. ونعرب أيضًا عن تقديرنا للأمين العام على إرسال تقرير المحكمة عن أنشطتها لعام ٢٠٠٤ والوارد في الوثيقة A/60/177.

وتؤيد كينيا البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم الدول الأفريقية الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة.

إذا كان اعتماد النظام الأساسي للمحكمة قبل سبع سنوات قد مثل منعطفًا تاريخيًا في إعادة تأكيد سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، فهو كان أيضًا تعبيرًا عن تصميم المجتمع الدولي على إنهاء الإفلات من العقاب لمرتكي

للبلدان النامية، التي يفرض عليها السفر إلى لاهاي تحمل عبء مالي إضافي. وقد يكون جديرا بالاهتمام بالنسبة للمحكمة أن تستكشف إمكانية تقديم مساعدة للسفر للبلدان النامية بغية تمكينها من المشاركة في الاجتماعات.

في الختام، أؤكد من جديد على التزام كينيا الثابت بالمحكمة الجنائية الدولية. وسنواصل التعاون مع المحكمة في الاضطلاع بولايتها بوصفها مؤسسة قضائية نزيهة مستقلة فعالة.

السيدة ريفيرو (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئ رئيس المحكمة الجنائية الدولية، السيد فيليب كيرش، على توليه عرض تقرير المحكمة الجنائية الدولية. ونشارك الوفود التي أعربت بالفعل عن شعورها بالارتياح حيال الخطوات الهامة التي اتخذتها المحكمة بالفعل. ونرحب بالمعلومات التي قدمت بشأن أنشطة المحكمة هذا العام وبشأن الأنشطة التي وردت في التقرير المقدم للجمعية العامة (A/60/177). وعلى نحو خاص، يسرنا أن المحكمة أنشأت عملية للتخطيط الاستراتيجي كأولوية، نرى أنها لا غنى عنها من أجل أن تتمكن المحكمة من العمل بكفاءة ومن تطبيق الإرادة المالية الحصيفة التي التزمت بها.

إن بدء عمليات التحقيق في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ودارفور مكن المحكمة من البدء بالممارسة الكاملة لقدراتها بوصفها هيئة قضائية ومن بدء عملية إنهاء الإفلات من العقاب.

ونود أن نبرز الأهمية الخاصة التي نوليها للإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن بقراره ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، بإحالة الحالة في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. ومرة أخرى، تم إيضاح أهمية التعاون الدولي لحماية حقوق الإنسان ولمكافحة انتهاكات القانون الإنساني الدولي. ونرحب أيضا بالفرصة التي أتاحت للمحكمة لكي تظهر أن

إلى المحكمة في وقت سابق من هذا العام، وأنه يجري الآن تحليلات متعمقة لثماني حالات أخرى مثيرة للقلق، بما فيها الإحالة التي قامت بها جمهورية أفريقيا الوسطى. فتلك الإحالات دليل على تزايد الثقة بقدرة المحكمة على أداء ولايتها بطريقة عادلة وشفافة ومحيدة.

وتؤيد كينيا بقوة سياسة الادعاء التي ينتهجها مكتب المدعي العام والتي تشدد على المبادئ الأساسية للتكامل والتعاون مع الدول. ونرحب باتفاقات التعاون بين المحكمة والبلدان الخاضعة للتحقيق ونحث المحكمة على تكثيف جهودها في التفاوض على اتفاقات مماثلة وإبرامها مع الدول المتأثرة والمنظمات الأخرى التي يشكل تعاونها عاملا حاسما في نجاح أعمال المحكمة. وفي هذا السياق، وحيث أن جميع القضايا المعروضة حاليا على المحكمة هي من القارة الأفريقية، فإننا نتطلع إلى إبرام اتفاق للتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

ويؤيد وفدي الأعمال التي يقوم بها حاليا الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان. فنحن ندرك أن المنظومة الدولية للعدالة الجنائية لن تكتمل ما لم يتم تحديد عناصر جريمة العدوان بالكامل. ورغم أن تلك الجريمة ذات طابع مختلف، يعتقد وفدي أنها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ويجب أن تُولى اهتماما مماثلا وأن تخضع لنفس النظام الصارم مثل الجرائم الثلاث الأخرى التي تختص بها المحكمة. ونناشد الدول أن تستجمع الإرادة السياسية اللازمة لتيسير التوصل السريع إلى اتفاق على تعريف لتلك الجريمة.

وكينيا على ثقة بأن اتفاق العلاقة الذي تم التوقيع عليه بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية سينهض بالتعاون ويعزز علاقة العمل بين المؤسسات. ونلاحظ أن اجتماعات جمعية الدول الأطراف تعقد حاليا في لاهاي. ونتوقع في المستقبل أن يتم تبادل عقد هذه الدورات بين لاهاي ونيويورك، بغية تيسير المشاركة الأوسع، وخاصة

ولكن معاقبتهم لا تكفلها المحاكم الوطنية أو التشريعات الوطنية للدولة التي يدعى بأن الجرائم ارتكبت فيها. وعلاوة على ذلك، فإن المحكمة، بوصفها مؤسسة قضائية، ترمي إلى إقامة العدل؛ وبالتالي، لا بد أن تكون جميع إجراءاتها عادلة نزيهة فعالة.

وحاليا، تزداد جرائم الحرب، ويجب على المحكمة أن تتخذ إجراء ضد مرتكبيها أيا كانوا. ولا يمكن للمحكمة أن تتغاضى عن الفظائع التي ترتكبها الدول الغازية. ولا يمكن تجاهل التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والاعتداءات على السكان المدنيين. وعلى المحكمة أن تصدر حكما على أعداء البشرية. وبالتالي ستظهر المحكمة استقلاليتها ونزاهتها في إقامة العدل على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وعلى نفس المنوال، حينما تجري المحكمة تحقيقات ابتغاء ضمان نزاهة محاكماتها، من المهم بشكل خاص، أن تحدد المحكمة الأسباب التي قادت إلى ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويؤمن وفدنا بأن هذا العنصر يحظى بأهمية حاسمة خلال مرحلة التحقيق القضائي لعمل المحكمة. وإضافة إلى ذلك، يجب على المحكمة أن تؤكد، من خلال إجراءاتها، على أنها مستقلة عن مصالح الدول الكبرى وحلفائها. وفضلا عن ذلك - وهنا فإنني أخطب المحكمة بصورة مباشرة - نفهم أن من صلاحيات المحكمة، وخاصة مدعيها العام، الشروع في التحقيقات على أساس المعلومات التي تقدم. ولا بد من النظر المسبق في تلك المعلومات والاقتناع بصحتها.

وتندرج المنظمات غير الحكومية ضمن الهيئات التي يمكن أن تقدم تلك المعلومات. وهنا، سيتعين على الهيئة القضائية أن تجري استعراضا خلال مرحلة إجراء التحقيقات الخاصة بالمحاكمات. وفي هذا الصدد، تحتاج المحكمة إلى معايير كافية لتعريف المنظمات غير الحكومية أو منظمات

استقلاليتها وإجراءاتها النزيهة ستمثل آلية فعالة بيد المجتمع الدولي يستخدمها في مكافحة الإفلات من العقاب، وبصورة خاصة، في منع ارتكاب جرائم بتلك الخطورة.

ونرحب على نحو خاص بحقيقة أن عدد التصديقات على نظام روما الأساسي وصل في الأيام الأخيرة إلى ١٠٠ تصديق. وهنا، لا يمكننا إلا أن ننوّه بأن الدولة المائة التي صدّقت على نظام روما الأساسي كانت المكسيك، البلد المحبوب من منطقتنا. ونأمل أن نتمكن قريبا من تقديم التهنئة لبلدان أخرى تصبح أطرافا في العام المقبل، فتسجل رقما قياسيا جديدا لعدد التصديقات.

وما انفكت أوروغواي تشارك في عملية إنشاء المحكمة من البداية الأولى. وحاليا، تدرس هيئتنا التشريعية مشروع قانون اقترحه الجهاز التنفيذي بشأن تطبيق نظام روما الأساسي. وينص مشروع القانون على إدماج الجرائم المحددة في النظام الأساسي في قانوننا الجنائي المحلي. وبالتالي، سيتضمن قانوننا الجنائي الوطني جرائم مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، التي لم تكن في السابق جزءا منه. ويحدونا الأمل في الموافقة على هذا القانون قريبا، بحيث نتمكن من الامتثال الكامل لالتزاماتنا ونسهم بالتالي في تعزيز المحكمة الجنائية الدولية.

السيدة تاج الدين (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

(تكلمت بالإسبانية): أولا، نود أن نعرب عن امتناننا لرئيس المحكمة الجنائية الدولية، السيد فيليب كيرش، على توليه عرض تقرير المحكمة (A/60/177). وقد أحطنا علما بالتدابير التي اتخذت لبناء قدرات المحكمة وضمان تمكنها من الاضطلاع بوظائفها الأساسية.

وكما هو معلوم جيدا للجميع في هذه القاعة، فإن المحكمة مخولة بأن تمارس ولايتها القضائية على الأشخاص الذين يرتكبون أشد الجرائم الجسيمة بموجب القانون الدولي

المجتمع المدني التي تخدم المصالح الخاصة للجماعات السياسية أو الاقتصادية والتي تستخدم لغرض حجب الحقيقة بغية توجيه الاتهام إلى الدول بارتكابها أعمالاً لم ترتكبها، لمجرد تحقيق أهداف تلك الجماعات. لذلك يرى وفدي أن المدعي العام يجب أن يتوخى الدقة والحذر الشديد في تصرفاته صونا لسمعة المحكمة الجنائية الدولية. علاوة على ذلك، تود جمهورية فنزويلا البوليفارية التأكيد مجدداً على التزامها بتزويد المحكمة بالدعم المؤسسي والتعاون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال.

تنظيم الأعمال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أرفع هذه الجلسة، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن رئيس الجمعية قد تلقى مذكرة من رئيس اللجنة السادسة يطلب فيها الإذن للجنة بمواصلة أعمالها حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر الموافقة على هذا الطلب؟

تقرّر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.